في المدارس النحويّة :

دراسة في صدق المفهوم على الخلاف النحويّ

بين البصريّين والكوفيّين

د.سعيد أحمد البطاطي
جامعة حضرموت، كليّة الآداب، قسم اللغة العربيّة واليمن

Syntactic Schools: A Study on the Accuracy of the Terms used in describing the Syntactic Differences between the Grammarians of AL-Basrah and the Grammarian of Al-Kufah

Dr. Saeed Ahmed Al–Batati

Hadhramout University, College of Arts, Department of Arabic, Yamen

المستخلص

هـذا بحـث بعنـوان (فـي المـدارس النحويّـة: دراسـة في صـدق المفهـوم على الخـلاف النحـويّ بيـن البصريّيـن والكوفيّيـن)، نظـر فـي مدى صـدقِ إطـلاقِ مفهوم (مدرسـة) أو (مذهـب) على النشـاط النحويّ الـذي تعاقب في بلدان مختلفـة؛ كالبصرة، والكوفـة. وللوصـول إلـى مبتغاه وقـف البحث طويـلا عند قضيّـة (القدمـاء والتصنيف المدرسـيّ)، وخَلَـصَ إلـى أنّ أصحـاب الطبقـاتِ الذيـن ترجمـوا للنحويّيـن؛ لـم يكونوا معنيّيـن بالتصنيـف المدرسـيّ لهم، بـل كان عددٌ منهم معنيّا بنسـبتهم إلـى بلدانهم؛ لذا لـم تـرد فـي مدوناتهـم كلمتـا (مدرسـة) أو (مذهـب) بمعنـى النظريّـة النحويّـة الذي تنمـاز بهـا مدرسـة نحويّـة عن مدرسـة نحويّـة أخـرى، وإن وردت كلمة (مذهـب) عند عـدد منهـم بمعنـى الـرأي أو وجهـة النظر فـي فرعيّـة أو جزئيّة، مـن فرعيّـات الدرس النحـويّ وجزئيّاتـه؛ ممّـا لا يرتقـي إلـى الاختـلاف المنهجـيّ والنظـريّ الـذي تنماز به المـدارس النحويّـة الحقيقيّـة بعضُها عـن بعضها الآخر. ثُـمَّ أتى البحثُ علـى نماذج من مسـائل الخـلاف التي ذكرهـا الأنبـاريّ؛ فوجد أنّ القـول المنسـوب فيها إلـى الكوفيّين، يمكـن افتراضُ نسـبتِه إلـى البصريّين من دون أن ينخرم به شـيء من أصـول منهجهم، ممّـا يعني أنّ تلـك الخلافات لا ترقـى إلى الاختلاف المدرسـيّ بين الفريقيـن: البصريّين والكوفيّين.

الكلمات المفتاحية: المدراس النحوية، المذهب، البصريين، الكوفيين.

Abstract

This study investigates the truthfulness or accuracy of the two terms Madrasah" school" and Mathhab" approach" which were used to describe the syntactic activities appeared in different places in the Arab world such as AL-Basrah and A-kufah. The researcher found out that Ashaab Al-Tabagat, the biographers who wrote about the Arabic grammarians, were not interested in classifying them into schools. They just attributed those grammarians to their countries and places. The terms Madrasah" school" and Mathhab" approach"" were not mentioned in these biographies to mean a syntactic theory that belongs to a particular syntactic school. The late biographers mentioned the term "Madrasah" school" to mean" the place in which learning takes place" and this meaning is not relative to the classification of the syntactic schools. They also mentioned the term Mathhab" approach" to refer to the grammarians' views and differences regarding minor secondary syntactic issues, and this meaning falls short to the methodological and theoretical differences that occurs between the real syntactic schools. Finally the researcher tackled the differences mentioned by Al-Anbari. He found out that these differences cannot be regarded as Syntactic School differences between the two groups.

Keywords: Grammatical schools, Madrasas, Basrians, Kufians.

المقدمة

عرفت البيئات العربيّة القديمة- كالبصرة، والكوفة، وبغداد، والأندلس، ومصر- نشاطا نحويّا على مدى أزمنة متعاقبة. فقد كان ميلاد النحو العربيّ في البصرة في وقتٍ مبكّر من القرن الأوّل الهجريّ، على يد أبي الأسود الدؤلي (69هـ)[1]، ثُمّ كان تطوّرُه ونضوجه من بعده فيها، على أيدي تلاميذه ومن تلاهم من النحويّين، وصولا إلى الخليل الذي به اكتملت في البصرة، موضوعاتُ النحو كلُّها، واستقرّت به فيها أصوله جميعُها حتّى استوى علما ناضجا غاية النضج، من حيث الموضوعات والأصول، على الصورة المثلى والعليا التي ظهر بها في أولى مدوّناته وأرقاها على الإطلاق: كتابِ سيبويه، الذي ظلّ عصيّا على أن يتجاوزه لاحقٌ حتى عصرنا الراهن. كلُّ ذلك كان في البصرة وحدها، وبعد مدّة ليست بالقصيرة تعرّفتِ الكوفةُ نحوَ البصريّين من طريق الكسائي (189هـ)[2] والفرّاء (207هـ) اللذين اتّصلا بالبصرة، وأخذا عن أهلها[3]، ثمَّ عادا يزاولان هذا الدرس في بغداد؛ فنشأ فيها نشاط نحويّ، أُطْلِقَ عليه النحو الكوفيّ (شوقي ضيف، 153) أو المذهب الكوفيّ (نشاة النحو وتاريخ اشهر النجاة، 167) أو المدرسة الكوفيّة، ثمّ اجتمع الفريقان- البصريّين والكوفيّين- في بغداد حين صارت رئاسة نحويِّي الكوفة إلى ثعلب (291هـ)، ورئاسةُ نحويِّي البصرة إلى المبرّد (285هـ)؛ فنشأ من تلاميذ الرئيسين جماعة من النحويّين سُمُّوا بالبغداديّين، وأُطْلِقَ على نشاطهم النحويّ، النحو البغداديّ أو المذهب البغداديّ أو المدرسةَ البغداديّة. وكان لكتاب سيبويه هجرة مبكّرة إلى الأندلس؛ ونشأ فيها نشاط نحويّ، أُطْلِقَ عليه المدرسة الأندلسيّة. ودارت على العرب الدوائر في بغداد والأندلس؛

1- قال السيرافي: "اختلف الناس في أوّل من رسم النحو: فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي، وقال آخرون: نصر بن عاصم الدؤلي، ويقال: الليثي، وقال آخرون عبد الرحمن بن هرمز. وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي". أخبار النحويّين البصريّين: 10.

2- وقيل كانت وفاته سنة ثلاث وتسعين ومائة. ينظر: طبقات النحويّين اللغويّين: 130. وقيل غير ذلك. ينظر: بغية الوعاة: 2/ 164.

3- تذكر كتب الطبقات أنّ الكسائيّ حضر مجلس يونس في البصرة، وأنّه لقي الخليل وحضر مجلسه، وأنّ الفرّاء أخذ عن يونس، وأنّه على رغم تعصّبه على سيبويه كان كتابه تحت وسادته. ينظر: طبقات النحويّين اللغويّين: 127، وبغية الوعاة: 2/ 163 و333. ويذكرون أنّ الكسائي سأل الأخفش أن يُقْرئه كتاب سيبويه؛ ففعل. ينظر: أخبار النحويّين البصريّين: 40.

فارتحل نحويّون عن بغداد، ونحويّون عن الأندلس، والتقى الفريقان في مصر؛ فازدهر فيها نشاط نحويّ، أُطْلِق عليه المدرسة المصريّة. وإن كان ثمّة من يرى أنّ بدايات النشاط النحويّ في مصر سابقة لانفراط عقده في بغداد والأندلس؛ إذ تعود تلك البدايات إلى متّصلين بالعلوم اللغويّة التي نشأت في أرض العراق، من مصريّين درسوها في العراق، أو عراقيّين درّسوها في مصر(خديجة الحديثي، 268). فهل يصدق على ذلك النشاط النحويّ الذي نشأ في تلك البيئات ولا سيّما البصرة والكوفة، مفهوم (مدرسة) أو (مذهب)؟ هذا ما يحاول البحثُ مناقشته من خلال مباحثه الآتية.

القدماء والتصنيف المدرسي

قال المخزومي: "لا أعلم أحدا من القدماء، كان يشكّ في وجود مذهب كوفيّ مستقلّ، يضعه بإزاء المذهب البصريّ. وهذه كتب الطبقات التي ترجمت للنحاة- سواء أكانت مرتّبة على أساس الطبقات، كطبقات النحويّين للزبيدي، ومراتب النحويّين[1] لأبي الطيّب اللغويّ، والفهرست[2] لابن النديم، أم على أساس تواريخ الوفيات، كنزهة الألباء لأبي البركات بن

1- لا أدري علي أساس جعل مراتب أبي الطيّب، من ضمن الكتب التي قسمت النحويّين على أساس الطبقات كطبقات الزبيديّ. فأبو الطيّب لم يقسم مترجَميه على طبقات كما فعل الزبيديّ، وإنّما اكتفى بذكرهم على وفق مراتبهم، أي: بحسب تقدّمهم في الزمن الذي اقتضى منه أن يبدأ بالبصريّ قبل الكوفيّ، وبالشيخ قبل التلميذ؛ فيذكر السابق، فمن روى عنه، وهكذا. فطريقته أقرب إلى طريقة الذين يترجمون بالتسلسل الزمني وحده، منها إلى طريقة الذين يترجمون بالطبقات. وإذا كانت الترجمة بالطبقات تقتضي أخذ التقدّم الزمنيّ في الحسبان؛ فإنّ طريقة التسلسل الزمني وحدها، لا تقتضي القسمة على طبقات. ولو كان أبو الطيّب يترجِم على طريقة الطبقات، لما جاز له- مثلا- أن يأتي بترجمة المازني، وأبي حاتم السجستاني، والمبرد، بعد ترجمة الكسائي. وهذا يعني أنّه مقتصر في الترجمة على المرتبة الزمنيّة من دون القسمة على طبقات. ولعلّه عدّه من أصحاب الطبقات لمّا رآه قد يقول: "ودون هذه الطبقة التي ذكرنا جماعةٌ، منهم أبو محمّد عبد الرحمن بن عبد الله بن قريب، ابن أخي الأصمعيّ". مراتب النحويين: 82. وهذا- على قلّة وروده عنده- لا يدلّ على أنّه وضع من ترجم لهم في طبقات.

2- وكذلك ابن النديم، أخذ بطريقة التسلسل الزمني مع القسمة الثلاثيّة على البلدان: البصرة، والكوفة، وبغداد؛ لذا جعل المقالة الثانية من فهرسه "ثلاثة فنون في النحويّين واللغويّين". الفنّ الأوّل: "في ابتداء النحو، وأخبار النحويّين البصريّين، وفصحاء الأعراب، وأسماء كتبهم". والفن الثاني: "في أخبار النحويّين واللغويّين من الكوفيّين، وأسماء كتبهم". والفنّ الثالث: "في ذكر قوم من النحويّين، خلطوا المذهبين، وأسماء كتبهم" الفهرست: 3- 4. هذه هي طريقة ابن النديم في الفهرست، وهي مباينة لطريقة الزبيديّ في الطبقات.

الأنباريّ[1]، وتهذيب التهذيب للعسقلانيّ، وشذرات الذهب لابن العماد، أم على أساس الحروف، كإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطيّ، ووفيات الأعيان لابن خلّكان، ومعجم الأدباء لياقوت، وبغية الوعاة للسيوطيّ، وغيرها- تجمع على أنّ هناك مدرستين أو مذهبين، إحداهما بصريّة، والأخرى كوفيّة" (مدرسة الكوفة، 349). وهذا الذي قاله المخزومي- من أنّهم أجمعوا على وجود مدرستين: بصريّة وكوفيّة- نزعم أنّ كتب التراجم والطبقات لا تصدّقه؛ إذ من الثابت أنّ مؤرّخي النحو العربيّ القدماء وأصحاب الطبقات، لم يكونوا في وارد تصنيف النحو مدرسيًا، ولم يذكروا في مدوّناتهم كلمة (مدرسة)[2] ببعدها المنهجيّ، في تقسيم النحويّين على طبقات ومذاهب، أو في توصيف آرائهم ووجهات نظرهم، أو في ذكر المسائل التي اختلفوا عليها وتصنيفها، ولم يستعمل كلمة (مذهب) إلاّ قليل منهم. وقد استعملها هذا القليل على غير النحو الذي استعملت به في مدوّنات العصريّين (خديجة الحديثي، 7-13). لقد كان المنهج السائد عند المؤرّخين وأصحاب التراجم والطبقات: أنّهم قد ينسبون النحويّ الذي يترجمون له، إلى البلد التي ظهر فيها؛ فهو بصريّ، أو كوفيّ، أو بغداديّ، أو مصري، أو أندلسيّ، أو من أهل قرطبة، أو من أهل دمشق (الخديجة الحديثي، 9-13)، وهكذا، من غير أن يعنون- بالضرورة- أنّ بين هؤلاء وهؤلاء اختلافا في المنهج والتصوّر، بل ما كان أصحاب الطبقات معنيّين- في المقام الأوّل- بتصنيف مناهج العلوم،

1- هو أبو البركات الأنباري (577هـ)- لا أبو البركات ابن الأنباري- صاحب الإنصاف، ونزهة الألباء، والإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة. أمّا ابن الأنباري، فهو أبو بكر بن الأنباري (328هـ)، صاحب شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات. وأبو أبي بكر هذا، هو: القاسم بن محمّد الأنباريّ (304هـ) صاحب شرح المفضّليّات. فعندنا ثلاثة: أنباريّان هما القاسم وأبو البركات، وابن أنباريّ واحد هو أبو بكر بن القاسم.

2- وردت كلمة (مدرسة) في المدوّنات العربيّة، مرادا بها مفهومٌ غيرُ المفهوم الذي نحن في شأن الحديث فيه؛ إذ استعملها المسلمون في عصور حضارتهم، قاصدين بها المدرسة الحقيقيّة التي يؤمّها طلّاب العلم، يدرسون فيها العلوم المتاحة فيها، على أيدي المدرِّسين الذين توظّفهم المدرسة للقيام بوظيفة التدريس فيها، وتجري لهم أرزاقا مقابل ذلك. والمدارس بهذا المعنى إنّما "حدث عملها بعد الأربعمائة من سني الهجرة. وأوّل من حُفِظَ عنه أنّه بنى مدرسة أهل نيسابور؛ فبُنِيَتْ بها المدرسة البيهقيّة، وبنى بها- أيضا- الأمير نصر بن سبكتكين مدرسة، وبنى بها أخو السلطان محمود بن سبكتكين مدرسة، وبنى بها- أيضا- المدرسة السعيديّة، وبنى بها- أيضا- مدرسة رابعة". وأشهر ما بُنِيَ من المدارس في القديم "المدرسة النظاميّة ببغداد، لأنّها منسوبة إلى نظام الملك أبي علي الحسن بن علي بن إسحاق بن العبّاس الطوسيّ، وزير ملك شاه بن ألب إرسلان بن داود بن ميكال بن سلجوق، في مدينة بغداد". المواعظ والاعتبار: 3/ 436، وينظر: المدارس النحويّة أسطورة وواقع: 139.

وإنّما كانوا معنيّين- في المقام الأوّل- بذكر أخبار العلماء. وفيما يأتي بيان لهذا الإجمال، لا يصدّق مقالة المخزوميّ المذكورة آنفا، ويشهد بضدّها:

محمّد بن سلّام الجمحيّ

كان محمد بن سلام الجمحيّ (139-231ه)، أوّلَ من اعتنى بالنحويّين من القدماء عناية عابرة في مقدّمة كتابه (طبقات فحول الشعراء) (طبقات فحول الشعراء، 12-22)، وقال: "وقد كان لأهل البصرة في العربيّة قُدْمةٌ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية"، وترجم لأبي الأسود الدوليّ (69هـ)، وعدّه "أوّل مَن أسّس العربيّة، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها"، وليحيى بن يعمر (129ه)، وأتى على ذكر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (127ه)، وعيسى بن عمر (149ه)، وأبا عمرو بن العلاء (154هـ)، وانتهي بالخليل (100-175ه)، ولم ينسب أحدا منهم إلى مدرسة أو مذهب، وإنّما كان يعدّهم من أهل البصرة حسبُ.

ابن قتيبة

ثُمَّ أتى أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (213-276ه)، وعقد في كتابه: (المعارف) فصلا على (رواة الشعر وأصحاب الغريب والنحو)، ترجم فيه ترجمات موجزة لعدد من أصحاب هذه العلوم من أهل المِصرَين: البصرة والكوفة، ولم ينسب أحدا منهم إلى (مذهب) أو (مدرسة). وأقصى ما لديه أنّه قد يصف أحدهم بأنّه كوفيّ، وكان يفعل هذا الصنيع في العادة مع غير المشهورين، من مثل قوله: "أبو البلاد الكوفيّ: كان من أروى أهل الكوفة وأعلمهم"، وقوله: "ابن كُناسة الكوفيّ... وتوفِّي بالكوفة" (المعارف، 543). وكان يأتي بأغلب هذه العبارات- على قلّة ورودها في الفصل الذي أشرنا إليه من كتابه- في شأن الكوفيّين، لأنّهم أقل شهرة من البصريّين، وقل أن يأتي بها في شأن البصريّين إلّا في ترجمة النضر بن شميل المروزي (203هـ)؛ إذ قال: "وكان من أهل البصرة، فانتقل إلى (مرو)... وتوفِّي بخراسان"، ولعلّ نسبته إلى (مرو) وانتقاله إليها ووفاته بخرسان هي التي دفعتْه إلى أن يصرّح بنسبته إلى البصرة خلافا لما جرت عليه عادتُه مع سائر مَن ذكرهم من البصريّين. وعلى كلّ حال لم يصف ابن قتيبة المشهورين

من البصريّين أو الكوفيّين بأنّهم بصريّون أو كوفيّون، كأبي عمرو بن العلاء (المعارف، 540) (154هـ)، وعيسى بن عمر (149هـ)، ويونس بن حبيب (182هـ)، وحمّاد الراوية (156هـ)، والخليل (170هـ)، وأبي عبيدة (210هـ)، والأصمعيّ (216هـ)، وخلف الأحمر (180هـ)، واليزيديّ (202هـ)، وسيبويه (180هـ)، والكسائيّ (189هـ)، والفرّاء (207هـ). فهؤلاء وغيرهم من المشاهير لم ينسب ابن قتيبة بصريَّهم إلى (البصرة) ولا كوفيَّهم إلى (الكوفة)؛ إذ لم يكن ينسب إلى البلد إلّا غير المشاهير من الكوفيّين، ولم يخرج عن هذا النطاق إلّا في ترجمة المفضّل الضبّيّ (167هـ)؛ فإنّه قال في ترجمتِه: "وكان من أهل الكوفة"[1]، والمفضّل الضبّي من المشاهير، وعادة ابن قتيبة أنّه لا ينسب المشهور إلى (البصرة) أو (الكوفة)، كما هو الحال في من ذكرناهم آنفا من المشاهير، ولم يكن ينسب إلّا غير المشهور، وقد كانت هذه النسبة عنده قليلة لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وهي على قلّتها لا تضرب إلى بعدٍ منهجيّ أو مدرسيّ، وليس المقصود منها إلّا أنّ هذا اللغويّ أو الراوي من هذا البلد أو من ذاك، وليس لها بعد غير هذا. وهذا الذي رأيناه عند ابن سلام وابن قتيبة من نسبة نحويّين ولغويّين إلى بلدانهم بقصد أنّهم من أهل تلك البلاد، هو الذي سنراه عند اللاحقين من دون زيادة في المضمون، أي: من دون قصد لبعدٍ منهجيّ أو مدرسيّ، وإنّما لقصد أنّ هذا النحويّ أو هذه الطائفة من النحويّين هم من أهل ذلك البلد لا غير، وأقصى ما قد نجده من مفارقة أنّ النحويّين واللغويّين قد توزّعوا في مدوّناتٍ لاحقة على مجموعات بحسب بلدانهم، لكنّه توزيع لا يضرب إلى أبعد من كون تلك المجموعة، من أهل ذلك البلد؛ فضلا على ما شاع في كتب التراجم من توزيع النحويّين واللغويّين إمّا بحسب الترتيب الزمني، وإمّا بحسب الترتيب الهجائي، بصرف النظر عن بلدانهم.

1- المعارف: 545. ولعلّه أراد بذلك الإشارة إلى وثاقة الضبّيّ وأعلميّته عند أهل البصرة على رغم أنّه ليس من أهلها بل من أهل الكوفة. هذه الأعلميّة التي كان قد أقرّ بها محمّد ابن سلّام الجمحي، إذ قال في (طبقات فحول الشعراء): 1/ 23 ما نصّه: "وأعلمُ مَن ورد علينا مِن غير أهل البصرة: المفضّل بن محمّد الضبّيّ الكوفيّ"، وتلك الوثاقة التي جعلتْ أبا زيد (215هـ) يُدوِّن نوادره "ممّا سمعه من المفضّل بن محمّد الضبّيّ، ومن العرب" النوادر في اللغة: 141، إلى الحدّ الذي جعل السيرافي يقول في كتابه (أخبار النحويّين البصريّين): 57، ما نصّه: "وعامّة كتاب النوادر لأبي زيد عن المفضّل".

أبو الطيّب اللغويّ

في القرن الرابع جاء أبو الطيّب عبد الرحمن بن علي اللغويّ الحلبيّ (351ه)، فألّف كتابه: (مراتب النحويّين) بحسب الترتيب الزمنيّ (خديجة الحديثي، 8)، وكانت غايتُه دفعَ ادّعاء "كلِّ قوم تقدُّمَ مَن ينتمون إليه، ويعتمدون في تأدّبهم عليه، وهم لا يدرون عمّن روى، ولا مَن روى عنه، ومِن أين أخذ علمَه، ولا مَن أخذ عنه" (مرابت النحويين، 1) ؛ فسعى إلى "ذكر مراتب العلماء، ومنازلهم من العلم، وحظّهم في الرواية، وعقد الصلة بين الشيوخ والتلاميذ"، حتّى أتى على جملةٍ "يُعرف بها مراتب علمائنا، وتقدّمهم في الأزمان والأسنان، ومنازلهم من العلم والرواية". وقد أتى على ذكر البصرة والكوفة في أثناء ترجمة مَن ترجم لهم، وإن لم يكن يلزم نفسه بنسبة كلّ نحويّ إلى بلده، من نحو قوله: "وممّن أخذ عن أبي عمرو أبو جعفر الرؤاسيّ عالم أهل الكوفة"، وقوله في ابن محيصن (123ه): "وأهل الكوفة يعظّمون من شأنه"، وقوله: "والذين ذكرنا من الكوفيّين فهم أئمّتُهم في وقتهم، وقد بيّنّا منزلتهم عند أهل البصرة، فأمّا الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء علماء معظّمون غير مدافَعِين في المصرين جميعا"، وقوله في حمزة الزيات (156ه): "فإنّ أهل الكوفة يتّخذونه إماما معظّما مقدّما... وأمّا عند البصريّين فلا قَدْرَ له"، وقولِه: "ولم يكن في علماء البصريّين مَن قُطع عليه أنّه منقطع القرين مثل الخليل بن أحمد"، وقولِه في ما يرويه أبو حاتم (250ه) عن الأصمعيّ (216ه) في شأن خلف الأحمر (180ه): "وكان شاعرا، ووضع على شعراء عبد قيس شعرا موضوعا كثيرا وعلى غيرهم عَبَثًا به، فأخذ ذلك عنه أهلُ البصرة وأهلُ الكوفة"، وقوله فيه: "وعليه قرأ أهلُ الكوفة أشعارَهم... فلمّا تقرّأ ونَسَكَ خرج إلى أهل الكوفة فعرّفهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس"، وقوله في النضر بن شميل (203ه): "وهو من أهل مرو... وزعموا أنّه كان من أهل البصرة، فانتقل إلى مرو، ومات بخراسان"، وقوله: "وكان للكوفيّين بإزاء مَن ذكرنا من علماء البصرة المفضّل بن محمّد الضبّيّ... وهو أوثق مَن روى الشعر من الكوفيّين" (مراتب النحويين، 71)، وقوله: "وفي طبقته من الكوفيّين أبو البلاد"، وقوله: "وكان عالمَ أهل الكوفة... أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ"، وقوله: "وأخذ الناسُ علمَ العربِ عن هؤلاء الذين ذكرنا من علماء

البصرة"، وقوله: "وبرع من أصحاب أبي حاتم أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد بن عتاهية بن حنتم الأزديّ، من أزد عمان. فهو الذي انتهى إليه علم لغة البصريّين"، وقوله: "فهذا جمهور ما مضى عليه علماء البصريّين"، وقوله: "وأمّا علماء الكوفيّين بعد الكسائيّ، فأعلمهم بالنحو أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء... وأخذ نبذا عن يونس. وأهل الكوفة يدّعون أنّه استكثر منه، وأهل البصرة يدفعون ذلك"، وقوله: "وكذلك أهل الكوفة، كلّهم يأخذون عن البصريّين، ولكن أهل البصرة يمتنعون من الأخذ عنهم"، وقوله: "فلم يزل أهل المصرين على هذا حتّى انتقل العلم إلى بغداد قريبا، وغلب أهل الكوفة على بغداد" (مراتب النحويّين: 90)، وقوله: "ومن طبقته (يعني: طبقة عبد الله بن سعيد الأمويّ) أبو الحسن عليّ بن المبارك الأخفش الكوفيّ"، وقوله في محمّد بن زياد الأعرابيّ (231ه): "ومحمّد أحفظ الكوفيّين، وقد أخذ علم البصريّين" (مراتب النحويّين:91-92)، وقوله: "وانتهى علم الكوفيّين إلى أبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكّيت وأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب الشيبانيّ"(مراتب النحويّين: 95).

وذهبت د.خديجة الحديثي إلى أنّ أوّل ذكره للبصرة كان في ترجمة يحيى بن يعمر (ينظر: المدارس النحويّة لخديجة الحديثي: 8) (129ه)، وهو قوله: "ولا يذكر أهل البصرة يحيى بن يعمر في النحويّين" (مراتب النحويّين: 25)، على أنّي وجدتُ أنّه قد ذكر البصرة قبل ذلك؛ وذلك في ترجمة عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرميّ (127ه)؛ إذ قال:"وكان يقال: عبد الله أعلمُ أهل البصرة وأعقلهم" (مراتب النحويّين: 12).

والحاصل أنّه تكرّر كثيرا في (مراتب النحويّين) ذكر (البصرة) و(الكوفة) منسوبا إليهما العلماء أو الناس لا العلم، أي: لا يقصد بأحدهما مدرسة نحويّة ذات خصائص مدرسيّة تنماز بها عن المدرسة الأخرى، بل يقصد بها البلد التي منها المنسوبون إليها أو يمت إليها العالم بصلة. وفي هذا المعنى قالت د.خديجة الحديثي: "ونلاحظ من هذه التسميات أنّه يُسمِّي نحاةَ الكوفةِ (الكوفيّين) أو (أهلَ الكوفة)، ويُسمِّي نحاة البصرة (أهلَ البصرة) و(البصريّين) و(علماءَ البصرة)، ولم يخرج عن مثل هذه التسميات في كتابه، ولم يُسمِّ النحاة البصريّين (مدرسة البصرة)، ولا نسبهم إلى مذهب فقال: (مذهب البصريّين)، ولا سمّى الكوفيّين (مدرسة الكوفة)، ولا مذهبهم (مذهب الكوفيّين). فالنسبة عند هؤلاء المؤرّخين جميعا إنّما كانت نسبة النحاة إلى البلد: البصرة، فهم

(أهل البصرة) و(علماء البصرة) و(البصريّون)؛ أو الكوفةِ، فهم (أهل الكوفة) و(علماء الكوفة)، و(الكوفيّون)" (المدارس النحويّة لخديجة الحديثي: 9).

أبو بكر الزبيديّ

وأوّل من قسم النحويّين واللغويّين على مجموعات بحسب بلدانهم هو: أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي (379ه)، في كتابه (طبقات النحويّين واللغويّين). وأشار إلى طريقة تدوين الكتاب بقوله: "نبدأ بذكر النحويّين على طبقاتهم واللغويّين بعدهم، ونقدّم البصريّين من كلتا الطبقتين؛ لتقدّمهم في علم العربيّة وسبقهم إلى التأليف فيها" (طبقات النحويّين واللغويّين: 18). فالمترجم لهم عنده طبقات، هي: طبقات النحويّين البصريّين وهي عشر (ينظر: طبقات النحويّين واللغويّين: 21-121)، وطبقات النحويّين الكوفيّين وهي ست (ينظر: طبقات النحويّين واللغويّين: 125، و151)، وطبقات اللغويّين البصريّين وهي سبع، وطبقات اللغويّين الكوفيّين وهي خمس (ينظر: طبقات النحويّين واللغويّين: 191، و209)، وطبقات النحويّين واللغويّين المصريّين وهي ثلاث (ينظر: طبقات النحويّين واللغويّين: 213، و219)، وطبقات النحويّين واللغويّين القرويّين وهي أربع، وطبقات النحويّين واللغويّين الأندلسيّين وهي ست (ينظر: طبقات النحويّين واللغويّين: 225، و243). فهم بحسب بلدانهم خمسُ مجموعات: البصريّون، والكوفيّون، والمصريّون، والقرويّون، والأندلسيّون. وهذا توزيع بحسب البلدان. وكلّ مجموعة على طبقات، وهذا توزيع بحسب الترتيب الزمني. وللبصريّين والكوفيّين طبقات تخصّ نحويّيهم وأخرى تخصّ لغويّيهم، وهذا توزيع بحسب الاختصاص الغالب. والذي يعنينا من كلّ هذا ما يقصده الزبيديّ بالبصرة والكوفة: ألهما مدلول مدرسيّ أم هما مجرد بيئتين جغرافيّتين وُجِد فيهما نشاط نحويّ ولغويّ، ووُجِد فيهما علماء مارسوا هذا النشاط؟ وبالبصريّين والكوفيّين: أهم أصحاب مدرسة نحويّة لها خصائص وملامح مدرسيّة أم هم علماء ينتسبون إلى هذين البلدين؟

أمّا البصرة والكوفة؛ فتردان في طبقات الزبيدي على نحو ما كانتا تردان عند سابقيه، بمعنى أنّ كلّ واحدة منهما هي موطن اللغويّ وبلده، وليس لها أيّ بعد مدرسيّ أو منهاجيّ. من ذلك قوله في أبي أسود (69هـ): "وكان رجلا من أهل البصرة"، فهذ لا يعني

أكثر من كون أبي الأسود رجلا يسكن البصرة، وقوله في أبي عمرو بن العلاء (154ه): "وهو بصريّ"، وهذا لا يعدو كون أبي عمرو من أهل البصرة، وقوله في الرياشيّ (257ه): "وكان أهل البصرة إذا اختلفوا في شيء قالوا ما قال فيه أبو الفضل، فانقادوا لقوله وروايته"، فالمقصود بـ(أهل البصرة) هنا علماء نحوٍ ولغةٍ يسكنون البصرة، وقوله في الرؤاسيّ (187ه): "وكان أستاذ أهل الكوفة في النحو"، فالمقصود أنّه أستاذ لمنشغلين بالنحو من أهل هذا البلد، وقوله يروي في شأن الكسائيّ (189ه): "دخل أبو يوسف على الرشيد- والكسائيّ عنده يمازحه- فقال له أبو يوسف: هذا الكوفيّ قد استفرعك وغلب عليك"، فعبارة (هذا الكوفيّ) لا تعني أكثر من أن الكسائيّ رجل من أهل الكوفة، وقوله في الفرّاء (207ه): "وكان أبرع الكوفيّين في علمهم"، فهذا لا يعني أكثر من كون الفرّاء أبرع أهل الكوفة في العلم، وقوله في ثعلب (291ه): "فاق مَن تقدّم من الكوفيّين وأهلَ عصره منهم" (طبقات النحويّين واللغويّين: 141)، وهذا يعني أن ثعلبا الكوفيَّ فاق من سبقه من أهل الكوفة ومن عاصره من أهلها في علوم اللغة النحو.

وأمّا البصريّون والكوفيّون؛ فإنّ الزبيديّ يعني بهما أهل البصرة وأهل الكوفة من النحويّين أواللغويّين، كقوله: "الطبقة الأولى من النحويّين البصريّين"، أي: من النحويّين المنسوبين إلى البصرة بلدا، وقوله: "الطبقة الأولى من النحويّين الكوفيّين"، أيّ: من النحويّين المنسوبين إلى الكوفة بلدا، وقوله: "الطبقة الأولى من اللغويّين البصريّين" (طبقات النحويّين واللغويّين: 157)، أي: من اللغويّين المنسوبين إلى البصرة بلدا، وقوله: "الطبقة الأولى من اللغويّين الكوفيّين" (طبقات النحويّين واللغويّين: 191)، أي: من اللغويّين المنسوبين إلى الكوفة بلدا. على هذا النحو ترد كلمتا (البصريّين) و(الكوفيّين) في هذا الكتاب، أي: بوصف البصرة أو الكوفة بلدا يُنسب إليه نحويّون أولغويّون، ولا بُعْدَ مدرسيّا في هذا المدلول.

والجديد عند الزبيديّ أنه استعمل كلمة (مذهب) بكثرة طاغية قياسا بمن سبقه، وليس صحيحا ما ذهبت إليه خديجة الحديثي من أنّه أوّل من استعمل كلمة (مذهب) (ينظر: المدارس النحويّة لخديجة الحديثي)، ذلك أنّي قد وجدت هذه الكلمة مستعملة قبله عند أبي الطيّب في (مراتب النحويين)؛ كما في قوله: "وكان ابن كيسان.. يختار أشياء من مذاهب الفرّاء يخالف فيها سيبويه"، وقولِه: "وكان الفرّاء يخالف على الكسائيّ في كثير من مذاهبه، فأمّا على مذاهب سيبويه فإنّه يتعمّد خلافه؛ حتّى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف"

(مراتب النحويّين: 88) ؛ وبهذا يكون أبو الطيب أسبق إلى استعمال مادة (مذهب) من الزبيديّ. وعلى كلّ حال، ليس لكلمة (مذاهب) عند أبي الطيب أيّ بعد مدرسيّ، بدليل أنّها بصيغة الجمع مضافة إلى الفرّاء، وبصيغته مضافة إلى ضمير الواحد، وبصيغته مضافة إلى سيبويه، وهي في مثل هذا التركيب أبعد ما تكون عن المدلول المدرسيّ الذي يضرب إلى أبعاد منهجيّة، إذ لو كانت ذات أبعاد منهجيّة وتفيد البعد المدرسيّ؛ لما جاز جمعها منسوبة إلى الواحد في آن واحد؛ لأنّ الواحد في الآن الواحد يكون ذا مذهب لا مذاهب. فمعناها- إذن- لا يعدو أكثر من مجرّد الرأي أو الآراء في فرعيّات المسائل التي يمكن أن تنسب إلى عالم أو علماء من مشرب فكريّ واحد أو من مشارب فكريّة متنوعة من دون أن تكون مغلّفة بذلك الإطار الفكريّ؛ فمعناها لغويّ صرف عار عن الحمولة المدرسيّة، لا يتجاوز الدلالة المعجميّة لهذه المادة التي قد يعبّر عنها بالفعل كما في قوله (أعني: أبا الطيّب، لا الزبيديّ) الذي يمكن أن يعدّ شارحا لطريقة استعماله كلمة (مذاهب) التي وردت عنده بصيغة الجمع: "وكان أبو حاتم يقول: الخليل بن أحمد الفُرْهُودِيّ، من الفراهيد من اليمن، واسم الرجل عنده فُرْهُود بن مالك، وكان يذهب إلى أنّ الفراهيد جمع" (مراتب النحويّين: 28)، ولا معنى لـ(يذهب) في هذا النصّ غير المعنى اللغويّ المعجميّ.

وعلى كلّ حال راجت كلمة (مذهب) عند الزبيديّ على نحو ملحوظ في أثناء ترجمته لأصحاب ثعلب؛ كما في ترجمة أبي موسى الحامض(305هـ) إذ قال: "وكان بارعا في اللغة والنحو على مذهب الكوفيّين"، وكما في ترجمة ابن كيسان(320ه) إذ قال: "وكان بصريّا كوفيّا يحفظ القولين، ويعرف المذهبين... وكان ميله إلى مذهب البصريّين أكثر"، وقال"كان أبو بكر بن الأنباريّ شديد التعصّب على ابن كيسان والتنقّص له، وكان يقول: خلط فلم يضبط مذهب الكوفيّين ولا مذهب البصريّين"، وإن جاءت عنده كلمة (مذهب) في ترجمته لغيرهم، كما في ترجمة المبرّد (285ه)؛ إذ قال: "ولم يكن أبو العبّاس محمّد بن يزيد على رياسته وتفرّده بمذهب أصحابه، وإربائه عليهم بفطنته وصحّة قريحته؛ متخلّفا في قول الشعر"، وكما في ترجمة ثعلب (291ه) نفسه؛ إذ يروي عن غيره قوله: "كان ثعلب من الحفظ والعلم وصدق اللهجة والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم ومعرفة النحو على مذهب الكوفيّين على ما ليس عليه أحد؛ وكان يدرس كتب الفرّاء وكتب الكسائيّ درسا، ولم يكن يعلم مذهب البصريّين" (طبقات النحويّين واللغويّين: 141).

ولم يستعمل الزبيديّ هذه الكلمة- أعني كلمة: مذهب- في وصف المجموعات، أي: في العنوانات الرئيسة للمجموعات، بل كانت ترد عنده في أثناء الترجمة على النحو الذي أوردناه آنفا، وبما يُفهم أنّها لا تضرب إلى تصنيف مدرسيّ كما هو شائع في استعمالها المعاصر، بل إلى مجرّد الاختلاف في الرأي والأقوال الجزئيّة التي لا يترتّب على القول بها خلاف مدرسيّ أو منهجيّ.

المرزبانيّ وابن النديم

وممّن صنّف النحويّين على حسب بلدانهم: أبو عبد الله المرزبانيّ (384هـ)، فقد جعل النحويّين ثلاث مجموعات، كلّ مجموعة منسوبة إلى بلد واحد من ثلاثة البلدان الأُوَل المشهورة التي تعاقبت الدرس اللغويّ واحدة بعد أخرى وهي: البصرة، فالكوفة، فبغداد؛ فوسم المجموعة الأولى بعنوان "من أخبار العلماء والنحاة والرواة من أهل البصرة" (نور القبس: 7)، والثانية بعنوان "أسامي مَنْ تضمّنهم هذا الكتاب من رواة الكوفة وعلمائها وقرّائها"، والثالثة الأخيرة بعنوان "ومن أخبار العلماء والنحاة والرواة من أهل بغداد ومَنْ طرأ عليها من الأمصار" (نور القبس: 310).

وواضح أنّ المرزبانيّ إنّما ينسّب من يترجم لهم إلى بلدان نشاطهم العلميّ، ولا يهدف إلى تصنيفهم مدرسيّا، على أنّ القسمة الثلاثيّة على البلدان باتت واضحة عنده. وهي قسمة اتّبعها (ينظر: المدارس النحويّة لخديجة الحديثيّ: 11) ابن النديم (385ه) إلاّ أنّه سمّى نحويّي بغداد (من خلط المذهبَيْنِ)؛ إذ جعل الفنّ الثالث من المقالة الثانية من كتاب الفهرست، بعنوان: "في أخبار العلماء وأسماء ما صنّفوه من الكتب"، ضمّنه: "أسماء وأخبار جماعة من علماء النحويّين واللغويّين ممّن خلطوا المذهبين" (الفهرست: 85)، وعنى بهم (أهل بغداد)؛ فكان- بذلك- أوّل من استعمل كلمة (مذهب) في العنوان لقسم من النحويّين؛ إذ لم يسبقه أحدٌ إلى ذلك في حدود ما أعلم.

أبو البركات الأنباريّ

في القرن السادس الهجريّ كتب أبو البركات الأنباريّ (577ه) كتابه: (نزهة الألباء في طبقات الأدباء)، ولم يكن الغرض منه التصنيف المدرسي لمن وسمهم بالأدباء- ومنهم

اللغويّون والنحويّون- بل كان الغرض منه ذكر "معارف أهل هذه الصناعة الأعيان، ومن قاربهم في الفضل والاتقان"، وبيان "أحوالهم وأزمانهم على غاية من الكشف والبيان"(نزهة الألباء: 17). لذا ناسب غرضَه أن ينهج في الترجمة التسلسل الزمنيّ، بصرف النظر "عن كون المترجَم له لغويّا أو نحويّا أو أدبيّا، بصريّا أو كوفيّا أو بغداديّا" (المدارس النحويّة لخديجة الحديثي: 12) ؛ فالمعتدُّ به عنده في الترجمة إنّما هو التقدّم في الزمن لا شيء آخر غيره. لذا بدأ بذكر عليّ بن أبي طالب (40ه)؛ فقال: "اعلم- أيدك الله بالتوفيق، وأرشدك إلى سواء الطريق- أنّ أوّل من وضع علم العربيّة، وأسّس قواعده، وحدّ حدوده؛ أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب- رضي الله عنه- وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي" (نزهة الألباء: 17) ؛ وشرع يترجم لأبي الأسود فمن تلاه بحسب التسلسل الزمني حتى انتهى بترجمة شيخه ابن الشجري (نزهة الألباء: 299) (542ه).

ولم يكن يلتزم في كلّ ترجمات النحويّين أن ينسبهم إلى البصرة أو الكوفة أو نحوهما من البلدان التي يمتّون إليها بصلة؛ فقد ينسب بصريين إلى البصرة، وكوفيّين إلى الكوفة، وقد لا ينسب. وإذا كان النحويُّ من الكوفيّين المتأخّرين؛ فإنّه ينصّ في الغالب على أنّه كوفيّ (ينظر المدارس النحويّة لخديجة الحديثي: 12) أو من أهل الكوفة أو نحو ذلك.

وهو- على كلّ حال- لا يعني بهذه النسبة أكثر من كون المنسوب إليها من أهل البصرة أو أهل الكوفة أو حلّ بهما، مما ليس فيه أدنى بعد منهجيّ أو مدرسيّ تأطيريّ؛ وذلك كقوله في ترجمة أبي معاوية شيبان بن عبد الرحمن التميميّ (164ه): "سكن الكوفة زمانا، وانتقل عنها إلى بغداد" (نزهة الألباء: 35)، وقوله فيه: "وكان يحيى بن معين يوثّقه وزعم أنّه بصريّ انتقل إلى الكوفة. وقال ابن عمّار: أبو معاوية النحويّ هو بصريّ ثقة"؛ وكقوله: "وأمّا أبو عبد الله هارون بن موسى- وقيل: أبو موسى القارئ النحويّ الأعور- فإنّه كان من أهل البصرة"؛ وكقوله: "وأمّا حمّاد الراوية؛ فإنّه كان من أهل الكوفة" (نزهة الألباء: 36-37) ؛ وكقوله تعليقا على بيت شعر[1] لليزيديّ (202ه): "ولا يريد به حمّادَ الراوية؛ لأنّه لا يُعرف لحمّاد شيء من النحو، وإنّما كان مشهورا برواية الأشعار والأخبار، واليزيديّ إنّما قصد (ينظر في هذا القصد: نزهة الألباء: 70-71) تفضيلَ نحويّي البصرة على نحويّي الكوفة"؛ وكقوله: "وأمّا الخليل بن أحمد؛ فهو أبو عبد الرحمن بن أحمد

1- هو قوله: يا طالبَ النحوِ ألا فابكِهِ بعدَ أبي عمرٍو وحمّادِ.

البصريّ الفرهوديّ الأزديّ"؛ وكقوله في ترجمة قطرب (206ه): "أبو علي محمّد بن المستنير البصريّ"؛ وكقوله: "وأمّا أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء، فإنّه... من أهل الكوفة"؛ وكقوله في ترجمة الأصمعيّ (217ه): "وكان من أهل البصرة وقدم بغداد أيام الرشيد" (نزهة الألباء: 93) ؛ وكقوله: "أبو جعفر محمّد بن عمران الكوفي"(نزهة الألباء: 157) ؛ وكقوله في ترجمة المبرّد (285ه): "وأمّا أبو العبّاس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ المعروف بالمبرّد- والثماليّ منسوب إلى ثمالة بن سلمة بن كعب بن الحارث بن كعب- فكان شيخ أهل النحو والعربيّة، وإليه انتهى علمها بعد طبقة أبي عمر الجرميّ وأبي عثمان المازنيّ، وكان من أهل البصرة" (نزهة الألباء: 165).

وذكرت خديجة الحديثيّ أنّ الأنباريّ لم يذكر كلمة (مذهب) إلاّ مع البغداديّين غالبا، والكوفيّين قليلا (ينظر: المدارس النحويّة لخديجة الحديثي: 12). ووجدتُ أنّه ذكرها في السياق الذي ذكرته خديجة الحديثيّ، وفي سياقات أخرى لم تذكرها.

ذكر ابن الأنباريّ كلمة (مذهب) في سياق الاتّجاه الكلاميّ، فقال في ترجمة قطرب (206ه): "وروى عنه محمّد بن الجهم. وكان يذهب إلى مذهب المعتزلة، ولمّا صنّف كتابه في التفسير أراد أن يقرأه في الجامع، فخاف من العامّة وإنكارهم عليه؛ لأنّه ذكر فيه مذهب المعتزلة، فاستعان بجماعة من أصحاب السلطان ليتمكّن من قراءته بالجامع" (نزهة الألباء: 77)، وقال في ترجمة الرمّانيّ (384ه): "كان من كبار النحويّين... وكان متفنِّنا في العلوم: النحو، واللغة، والفقه، والكلام على مذهب المعتزلة" (نزهة الألباء: 233-234)، وقال في ترجمة الصاحب بن عبّاد (385ه): "وكان الصاحب يذهب إلى مذهب أهل العدل" (نزهة الألباء: 240).

ولا شكّ أنّ كلمة (مذهب) في هذا السياق مقصود منها الاتّجاه المدرسيّ، والنزعة المذهبيّة؛ لأنّها تشير إلى اتّجاه معرفيّ في حقل علم الكلام، وهو اتّجاه المعتزلة القائم على خمسة أصول نظريّة، هي: التوحيد (ينظر: شرح الأصول الخمسة: 149)، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين (ينظر: شرح الأصول الخمسة: 695)، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وعلى هذه الأصول الخمسة مدار عقائد المعتزلة "وقضاياهم، وقد تسلسلت من خلال كلّ أصل منها عدّة مسائل نتجت عنه" (المعتزلة بين القديم والحديث: 44)، وهي أساس فكرهم، و"قد بنوا عليها سائر المسائل الفرعيّة" (الفرق الكلاميّة الإسلاميّة: 203) ؛ ممّا يعني أنّنا بإزاء "نسق مذهبيّ متكامل في علم الكلام"، أي: إطار تصوّريّ ارتقى إلى مستوى المنهج

والنظريّة، عُدّت به المعتزلة من أهمّ الفرق الكلاميّة، بل المؤسّس الحقيقيّ لعلم الكلام (ينظر: الفرق الكلاميّة الإسلاميّة: 196) ؛ فيصدق عليه من هذه الزاوية مفهوم (مدرسة) أو (مذهب).

وذكر ابن الأنباريّ كلمة (مذهب) يريد بها المذهب الفقهيّ، فقال في ترجمة بعض الفقهاء القضاة: "تامّ المروءة، حسن الفصاحة، والمعرفة بمذهب أهل العراق" (نزهة الألباء: 188)، وقال فيه أيضا: "وكان له في علوم شتّى]منها[الفقه على مذهب أبي حنيفة وأصحابه" (نزهة الألباء: 188)، وقال في ترجمة السيرافي(368هـ): "وكان من أعلم الناس بنحو البصريّين، وينتحل في الفقه مذهب أهل العراق" (نزهة الألباء: 228)، وقال في ترجمة أبي الحسين الرازي (395ه): "وكان فقيها، شافعيّا، حاذقا، ثُمَّ انتقل إلى مذهب مالك في آخر أمره"، وقال في ترجمة عبد الواحد العكبريّ (450ه): "وكان ينتحل مذهب أبي حنيفة"[1].

والمعروف أنّ المذاهب الفقهيّة، كلّ واحد منها يستوعب مسائل الفقه وموضوعاته كلّها، بمعنى: أنّ كلّ مذهب فقهيّ لديه تصوّر كامل عن موضوع الفقة، ومسائله كلّها، وفروعه كلّها، ولديه مدوّنات خاصّة بالمذهب، تستوعب الفقه كلّه موضوعا ومسائل وفروعا وأحكاما، من وجهة نظر المذهب، يمكن للمتمذهب الاقتصار عليها في معرفة كلّ المسائل والأحكام الفقهيّة، ويستغني بها عن كتب المذاهب الفقهيّة الأخرى[2]. ومن هذه الحيثيّة صحّ أن يُطلق على كلّ مذهب فقهيّ مصطلح (مذهب) ببعده المدرسيّ لا بمجرد مدلوله اللغويّ، فضلا على أنّه توجد في كلّ مذهب قواعد أصوليّة تُفَرَّع بها فروعه في مسائل الفقه كلّها[3]، وعلى أنّ

1- نزهة الألباء: 260. ولعلّ من هذا السياق- سياق استعماله كلمة (مذهب) في المجال الفقهي، وهو استعمال شائع في القديم والحديث- قوله في ترجمة القاضي أبي الفرج المعافى (390هـ): "وكان يذهب إلى مذهب محمّد بن جرير الطبريّ". ص: 242.

2- فمن الكتب التي تستوعب الفقه الحنفيّ: كتابُ المبسوط، للسرخسيّ (490هـ). ومن الكتب التي تستوعب الفقه المالكيّ: الذخيرة، للقرافي (684هـ). ومن الكتب التي تستوعب الفقه الشافعيّ: الحاوي الكبير، للماوردي (450هـ). ومن الكتب التي تستوعب الفقه الحنبليّ: المغني، لابن قدامة (620هـ). وهذا على سبيل التمثيل لا غير، وإلّا فالكتب التي تستوعب فقه المذهب، في كلّ مذهب فقهيّ، كثيرة، ومشهورة عند أهل الاختصاص.

3- وإذا كان فقهاء المذاهب يتّفقون على قواعد أصوليّة، فإنّهم يختلفون على قواعد أصوليّة أخرى. وقد انبنى على القواعد الأصوليّة المختلفة آراء فقهيّة مختلفة، وقد كان هذا الاختلاف وما انبنى عليه، مضمونَ أطروحة دكتوراه في الجامعة الأزهريّة، طُبِعَتْ بعنوان: أثر الاختلاف في القواعد الأصوليّة في اختلاف الفقهاء. وفي كتاب: أصول الفقه لأبي زهرة إشارات إلى مظاهر الاختلاف بين أصول الشافعيّة وأصول الحنفيّة، منها: "أنّ أصول الشافعيّة كانت منهاجا للاستنباط، وكانت حاكمة عليه. أمّا طريقة الحنفيّة، فقد كانت غير حاكمة على الفروع بعد أن دوّنت، أي: إنّهم استنبطوا القواعد التي تؤيّد مذهبهم ودافعوا عنها، فهي مقاييس مقرّرة، وليس مقاييس حاكمة". أصول الفقه: 21- 22.

المذاهب الفقهيّة قائمة على كليّات ما يعرف بعلم أصول الفقه، وهو "العلم الذي يبيّن المناهج التي انتهجها الأئمة المجتهدون، في استنباطهم وتعرّفِ الأحكام الشرعيّة من النصوص، والبناء عليها باستخراج العلل التي تبنى عليها الأحكام، وتلمّس المصالح التي قصد إليها الشرع الحكيم، وأشار إليها القرآن الكريم، وصرّحت بها أو أومأت إليها السنّة النبويّة والهدي المحمّديّ" (أصول الفقه: 3). ولهذا كلّه مثّلت تلك المذاهب اتّجاهات مدرسيّة في حقل الفقه الإسلاميّ، وكلمة (مذهب) في هذا السياق تشير إلى اتّجاه واحد من هذه الاتّجاهات المدرسيّة، أقل ما يقال فيه: إنّه يستوعب كلّ مسائل الفقه في المذهب الواحد.

وذكر ابن الأنباريّ كلمة (مذهب) مرادا بها القراءة من قراءات السبعة، قال: "وذكر أبو طاهر بن أبي هشام المقرئ صاحب أبي بكر بن مجاهد في كتابه الذي سمّاه (البيان): وقد نبغ نابغ في عصرنا هذا، وزعم أنّ كلّ ما صحّ عنده في العربيّة في القراءات يوافق خطّ المصحف؛ فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، وابتدع بدعة حاد بها عن قصد السبيل، وأورط نفسه في مزلّة عظيمة، عظمت بها جنايته على الإسلام وأهله. ثُمّ ذكر أبو طاهر كلاما وقال: وقد دخلت عليه شبهة، لا يخفى فسادها على ذي لبّ وفطنة صحيحة؛ وذلك أنّه قال: لما كان لخلف بن هشام وأبي عبيد وابن سعدان أن يختاروا، وكان ذلك مباحا لهم، غير مستنكر، كان أيضا لي غير مستنكر. ولو حذا حذوهم، وسلك طريقا كطريقهم؛ لكان ذلك مباحا له، ولغيره، وغير مستنكر. وذلك أنّ خلفا ترك حروفا من حروف حمزة، واختار أن يقرأ على مذهب نافع" (نزهة الألباء: 216-217).

يقصد بـ(مذهب نافع) قراءتَه السبعيّة المشهورة، أي: طريقتَه في قراءة القرآن المرويّة عنه بالأسانيد[1]. وهي واحدة من القراءات السبع التي عقد عليها ابن مجاهد (324ه) كتابه: السبعة. وليست قراءة نافع (199ه) ولا غيره من القرّاء السبعة أو غير السبعة، بمذهب، أي: منهج في القراءة يعتمد مرجعيّة نظريّة؛ فلا خلاف من هذا النوع، بين القرّاء في طرائق قراءاتهم. وإنّما يقرأ صاحب القراءة كما سمع روايةً، لا دراية[2] إلاّ أن يختار لنفسه من كثير ما سمع وتلّقى، والمذهبيّة درايةٌ لا رواية. ومصدر كلّ واحد منهم هو

1- ينظر: السبعة في القراءات: 88 فما بعدها، والنشر في القراءات العشر: 1/ 99 فما بعدها.

2- وفي هذا السياق كان حمزة يقول: "ما قرأت حرفا من كتاب الله إلّا بأثر". النشر في القراءات العشر: 1/ 166.

سماعه، وهم كلّهم يصدرون عن هذا الأصل، أي: أصل السماع؛ لذا كانوا يعتمدون على التلقّي السمعيّ، لا على القراءة من الصحف، قال صاحب النشر: "ثُمَّ إنّ الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب" (النشر في القراءات العشر: 1/ 6). والخلاف بينهم إنّما مردّه أنّ كلّ واحد منهم قرأ بما تلقّاه تلقينا، وإن كان ما لُقّنه يختلف من بعض الوجوه اليسيره عمّا تلقّاه غيره بالتلقين، قال مكّيّ: "فكان كلّ واحد منهم يقرأ كما عُلِّم، وإن خالف قراءة صاحبه" (الإبانة عن معاني القراءات: 47)، وقال: "فكانوا يقرؤون بما تعلّموا، ولا ينكر أحد على أحد قراءتَه"[1]، وأرجع اختلاف قراءات أهل الأمصار إلى اختلاف قراءات معلّميهم من الصحابة، مع أنّ عمدتهم كلّهم السماع؛ فقال: "ولمّا مات النبيّ- صلّى الله عليه وسلّم- خرج جماعة من الصحابة في أيّام أبي بكر وعمر، إلى ما افتُتِحَ من الأمصار، ليعلِّموا الناس القرآن والدين؛ فعلّم كلُّ واحد منهم أهلَ مصره، على ما كان يقرأ على عهد النبيّ- صلّى الله عليه وسلّم- فاختلفت قراءة أهل الأمصار، على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علّموهم"[2].

وبناءً على هذا، يكون اختلافُهم اختلافَ نقلٍ، لا اختلافا ذا طبيعةٍ منهجيّة ينطوي على اتّجاهاتٍ مدرسيّة أو نزعات مذهبيّة، بل هو اختلاف واقع في ضمن اتّجاه واحد، هو اتّجاه القرّاء المعتمد على السماع والتلّقي الشفهيّ. وإن كان لا بُدَّ من تنميطه مدرسيّا؛ فهو نمط المدرسة الشفهيّة في التلقِّي. ومن هذه الناحية لا يختلف نافع عن سائر القرّاء، إلّا من حيث الوثاقة؛ إذ له من الوثاقة ما لكلّ واحد من السبعة؛ لأنّ السبعة أوثق من سواهم[3]؛ وإن اختلفت قراءتُه من وجوه عن قراءة غيره؛ لأنّ اختلافه عنهم في وجوه لا يرجع إلى أنّه صاحب مذهب يختلف عن مذاهبهم، بل يرجع إلى اختلاف مصادر سماعه عن مصادر سماعهم، وكلّهم على مذهب واحد، هو مذهب السماع والمشافهة، وإذا كثر الشيوخ الذين سمع منهم يختار من هذه الكثرة ما يرى أنّه الأوثق، ولا شيء سوى ذلك. وهذا هو المقصود

1- الإبانه عن معاني القراءات: 48. مع ملاحظة أنّ هذا النصّ والذي قبله، أوردهما مكيّ في شأن الصحابة خاصّة، ولكنّهما يصدقان- أيضا- على حال القرّاء الذين انتشروا في الأمصار بعد الصحابة والتابعين، ومنهم السبعة ومن فوقهم.

2- الإبانة عن معاني القراءات: 48.

3- من جهة "أنّ هؤلاء السبعة، لشهرتهم، وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءاتهم؛ تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم". النشر في القراءات العشر: 1/ 10.

من عبارة (مذهب نافع) في النصّ المذكور آنفا، أي: طريقته واختياره من سماعاته الكثيرة، وهذه الطريقة هي نفسها طريقة غيره من القرّاء، قال مكّيّ: "واحتاج كلُّ واحد من هؤلاء القرّاء أن يأخذ ممّا قرأ ويترك. فقد قال نافع: قرأتُ على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شكّ[1] فيه واحد تركتُه حتّى اتّبعتُ هذه القراءة. وقد قرأ الكسائيّ على حمزة، وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف؛ لأنّه قرأ على غيره، فاختار من قراءة حمزة، ومن قراءة غيره قراءةً، وترك منها كثيرا. وكذلك أبو عمرو قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف؛ لأنّه قرأ على غيره، واختار من قراءته، ومن قراءة غيره قراءةً" (الإبانة عن معاني القراءات: 49-50).

وذكر ابن الأنباريّ (مذهب) يريد بها مجرد الرأي النحويّ لا النزعة المذهبيّة والاتجاه النظريّ، فقال في ترجمة ابن شقير (317هـ): "وأمّا أبو بكر أحمد بن الحسن بن العبّاس بن الفرج بن شقير النحويّ، فإنّه كان عالما بالنحو وكان على مذهب الكوفيّين"، وقال في ترجمته أيضا: "وكان من طبقة أبي بكر بن السرّاج وأبي بكر المعروف بمبرمان وأبي بكر بن الخيّاط وكان مثله في الميل إلى مذهب الكوفيّين (نزهة الألباء: 188)، وقال في ترجمة ابن بابشاذ (454هـ): "وكان هو وأبو الحسن عليّ بن فضّال المجاشعيّ من حذّاق نحاة المصريّين، على مذهب البصريّين"[2].

وهو في هذا السياق يعني بها القول يقول به أحدهم في مسألة لغويّة أو نحويّة؛ فلا يتجاوز معناها مدلولها اللغويّ، أي: لا تعني أكثر من مجرّد الرأي النحويّ في فرعيّة من فرعيّات المسائل النحويّة التي لا تمسّ أصلا من الأصول النظريّة؛ فلا يُبنى عليها تصوّر مذهبيّ أو مدرسيّ، بدليل أنّه قد ينسبها إلى نحويّ واحد بصيغة الجمع؛ كقوله في يونس

1- وفي موضع آخر من الكتاب: (شذّ) مكان (شكّ). ينظر: الإبانة عن معاني القرآن: 83.

2- نزهة الألباء: 263. ومن هذا السياق، أي: سياق النزاع الذي لا يتعدّى مسائل جزئيّة من فروع مسائل اللغة والنحو؛ ذكره إياها في شأن نزاعهم في فرعيّة من فرعيّات الرسم الإملائيّ. قال: "ويحكى: أنّ بعض أكابر أولاد طاهر سأل أبا العبّاس ثعلبا أن يكتب له مصحفا على مذهب أهل التحقيق؛ فكتب: (والضحى) بالياء. ومن مذهب الكوفيّين أنّه إذا كان الكلمة من هذا النحو أوّلها ضمّة أو كسرة كتبت بالياء، وإن كان من ذوات الواو. والبصريّون يكتبون بالألف. فنظر المبرّد في ذلك المصحف، فقال: ينبغي أن يكتب: (والضحا) بالألف؛ لأنّه من ذوات الواو. فجمع ابن طاهر بينهما، فقال المبرّد لثعلب: لِمَ كتبت (والضحى) بالياء؟ فقال: لضمّة أوّله، فقال له: ولِمَ- إذن- ضُمَّ أوّله، وهو من ذوات الواو، وتكتبه بالياء؟ فقال: لأن الضمّة تشبه الواو، وما أوّله واو يكون آخره ياء، فتوهّموا أنّ أوّله واو، فقال أبو العباس المبرّد: أفلا يزول هذا التوهّم إلى يوم القيامة!". ص: -170 171.

بن حبيب (183ه): "وكان له مذاهب وأقيسة يتفرّد بها" (نزهة الألباء: 47)، أي: له أراء تفرّد بها، لا أنّ له مذاهب تجعله ينتمي بكلّ واحد منها إلى مدرسة تختلّف عن المدرسة الأخرى. فالمذاهب هنا بمعنى الآراء في المسائل الجزئيّة، وكذلك المذهب يقصد به مجرّد الرأي أو القول في مسألة نحويّة فرعيّة؛ وكقوله في أبي الحسن الأخفش (215ه): "وصنّف كتبا كثيرة في النحو، والعروض، والقوافي. وله في كلّ فنّ منها مذاهب مشهورة، وأقوال مذكورة عند علماء العربيّة" (نزهة الألباء: 109)، أي: له آراء في النحو، والعروض، والقوافي، وهذه الآراء هي الأقوال المذكورة عنه عند علماء العربيّة، فالعطف من قبيل عطف المترادفات، أو من قبيل عطف المفسِّر (أقوال)، على المفسَّر (آراء). ومن هذا السياق الذي نحن بشأنه قوله في أبي منصور الجواليقيّ (539ه): "وكان يختار في بعض مسائل النحو مذاهب غريبة، وكان يذهب إلى أنّ الاسم بعد (لولا) يرتفع بها على ما يذهب إليه الكوفيّون" (نزهة الألباء: 293).

القفطيّ

في القرن السابع جاء القفطيّ (646هـ)، ورتّب الترجمات في كتابه: (إنباه الرواة على أنباه النحاة)، ترتيبا هجائيا، مسبوقا بترجمتين: أولاهما لعليّ بن أبي طالب (40ه)، من جهة أنّه يرى أنّه أوّل من وضع النحو، ويرى أنّ جمهور أهل الرواية على ذلك (إنباه الرواة: 1/ 39) ؛ والأخرى لأبي الأسود الدؤلي (69ه)، من جهة أنّه يرى أنّه أخذ عن عليّ بن أبي طالب [1]. وقد نصّ على منهجه هذا؛ فقال: "فقد تعيّن- إذن- ذكر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب- كرم الله وجهه- وذكر مختصر من خبره، ثُمَّ أتبعه بذكر أبي الأسود الدؤلي وشيء من أخباره، ثُمَّ أذكر النحاة بعد ذلك على حروف المعجم؛ ليسهل تناول أخبارهم لطالب ذلك. وإذا ذكرتُ الشخص منهم في بابه عُلِمَ من خبره وزمانه من أيّ الطبقات هو؟" (إنباه الرواة: 1/ 44). وفي قوله هذا إشارة ظاهرة إلى أنّ الأصل عنده هو ذكر أخبار النحويّين وأزمانهم للتعريف بهم، لا تصنيفهم على وفق مناهج واتجاهات فكريّة ونظريّة مختلفة؛ فهذا أمر لم يكن القفطيّ يقصد إليه، ولم يكن مألوفا ولا معروفا

1- ينظر: إنباه الرواه: 1/ 41، قوله: "وأهل مصر قاطبة يرون بعد النقل والتصحيح أنّ أوّل من وضع النحو عليّ بن أبي طالب- كرّم الله وجهه- وأخذ عنه أبو الأسود الدؤليّ".

عنده، ولا عند أحد من القدماء الذين عُنوا بأخبار النحويّين وأرّخوا لهم، فالقصد عند هؤلاء إنّما هو التاريخ لأشخاص النحويّين، لا لاتّجاهاتهم الفكريّة والمنهجيّة التي شكّلت أنحاءهم إن وُجِدَتْ، أي: هو تاريخ للنحويّين واللغويّين، لا للاتّجاهات النحويّة واللغويّة.

وكان هذا القصد- الذي هو التاريخ لمشايخ العلم لا لاتّجاهات العلم- واضحا عند القفطي؛ لذا قال: "وقد شرعتُ- بتأييد الله وتوفيقه- في جمع ما أمكن من ذلك" (إنباه الرواة:1/ 36)، يشير بـ(ذلك) إلى ذكر أخبار النحويّين (ينظر: إنباه الرواة: 1/ 35)، ثُمَّ قال: "وذكرتُ مشايخَ عِلْمَيِ النحو واللغة، ممّن تصدر لإفادتهما تصنيفا وتدريسا ورواية، في أرض الحجاز، واليمن، والبحرين، وعُمان، واليمامة، والعراق، وأرض فارس، والجبال، وخراسان، وگرمسير، وغَزْنة، وما وراء النهر، وأذْرَبيجان، والمَذار، وإرمينية، والموصل، وديار بكر، وديار مُضر، والجزيرة، والعواصم، والشام، والساحل، ومصر وعملها، وإفريقية، ووسط المغرب وأقصاه، وجزيرة الأندلس، وجزيرة صِقِلِّيَّة" (ابناة الرواة، 1/36-37).

وواضح أنّه إنما يريد أن يذكر المشايخ الذين تفرّقوا في هذه الأصقاع والبلدان، لا أن يُظهر هذه البلدان والأصقاع على أنّها مدارس واتّجاهات نحويّة. لذا تكثر عنده النسبة إلى البلدان، من دون أن يكون لها أدنى مدلول مدرسيّ؛ كما في قوله عن ابن سلام (231ه) في أبي الأسود (69ه): "وكان رجلَ أهل البصرة، وكان علويَّ الرأي"؛ وقوله في ترجمة ابن شقير (317ه): "أحمد بن الحسن بن العبّاس بن الفرج بن شقير، أبو بكر النحويّ البغداديّ"(ابناة الرواة، 1/49-69)، فنسبه إلى صنعته وبلده نسبةً للتعريف، لا للتصنيف المدرسيّ؛ وقوله في ترجمة الكسائيّ (189ه): "علي بن حمزة، أبو الحسن الأسديّ، المعروف بالكسائيّ النحويّ، أحد الأئمة القرّاء من أهل الكوفة، استوطن بغداد"(ابناة الرواة، 2/256) ؛ وقوله في ترجمة ابن الوزان (346ه): "إبراهيم بن عثمان أبو القاسم النحويّ القيروانيّ، المعروف بابن الوزان، إمام الناس في النحو بذلك القطر" (ابناة الرواة، 1/207)، فنسبه إلى صنعته: النحو، وإلى القطر الذي كان فيه إماما في النحو: القيروان، وهي نسبة خالية من أدنى بعد مدرسيّ.

على هذا النحو ترد عنده نسبة النحويّين إلى بلدانهم. وهي على كثرتها لا تختلف عمّا رأيناه عند سابقيه. وأقصى ما عنده أن يقول كما قال في ابن الوزان المذكور آنفا: "وكان يميل إلى قول أهل البصرة، مع علمه بقول الكوفيّين. وكان يُفضِّل المازنيَّ في

النحو، وابنَ السكّيت في اللغة" (ابناة الرواة، 1/208). وليس في هذا ما يفضي إلى أنّه يعدُّ قول أهل البصرة خصائصَ مدرسيّة، تقابل خصائصَ مدرسيّة أخرى تتمثّل في قول الكوفيّين، بل يعني بالقول مجرّد الرأي الذي لا يمثّل اتّجاها مدرسيّا، أي: القول في جزئيّة من الجزئيّات التي لا تضرب بالضرورة إلى خلاف مدرسيّ، بل هي من الجزئيّات التي اشتهر فيها الخلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة.

أمّا كلمة (مذهب)، فقد وردت عنده على نحو ما وردتْ عند سابقيه ولا سيّما الأنباريّ: أي: في سياق النحويّين، وفي سياقات أخرى[1]. فإن كانت في سياق النحويّين؛ فهي لا تعني أكثر من مجرّد الرأي أو القول في مسألة أو مسائل من فرعيّات النحو لا تمثّل بالضرورة اتّجاها مدرسيّا. قال في ترجمة الدينوريّ (289هـ): "وكان أبو عليّ حسن المعرفة، ثُمّ قدم مصر، وألّف كتابا في النحو سمّاه (المهذّب)، وذكر في صدره اختلاف الكوفيّين والبصريّين، وعزا كلّ مسألة إلى صاحبها، ولم يعتلّ لواحد منهم، ولا احتجّ لمقالته، فلمّا أمعن في الكتاب ترك الخلاف، ونقل مذهب البصريّين". وقال: "وكان ثعلب يدرس كتب الفرّاء والكسائيّ درسا، فلم يكن يعلم مذهب البصريّين، ولا مستخرجا للقياس، ولا طالبا؛ وكان يقول: قال الفرّاء، وقال الكسائيّ؛ فإذا سئل عن الحجّة والحقيقة لم يأتِ بشيء" (ابناة الرواة، 1/179). وقال في ابن كيسان (299هـ): "وكان يحفظ مذهب البصريّين في النحو والكوفيّين؛ لأنّه أخذ عن المبرّد وثعلب" (ابناة الرواة، 3/57)، وقال: "قال أبو عليّ القالي: كان أبو بكر بن الأنباريّ شديد التعصّب على ابن كيسان، وكان يقول: خلط فلم يضبط مذهب الكوفيّين ولا البصريّين، وكان يفضّل الزجّاج عليه" (ابناة الرواة، 3/59). وقال في أبي موسى الحامض (305هـ): "صاحب أبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب، كان بارعا في اللغة والنحو على مذهب الكوفيّين، وكان في اللغة أبرع" (ابناة الرواة، 3/141). وقال في

1- كالسياق الفقهي، ومنه قوله: "كان فقيها على مذهب الشافعيّ، ومائلا إلى الحديث" 1/ 68، وقوله: "ولقي بها جماعة من الفقهاء على مذهب الشافعي" 1/ 70، وقوله: "وكان ينصر مذهب مالك، وطريقته في النحو طريقة الكوفيّين" 1/ 129؛ وكسياق المناظرة وطريقة التعليم، من ذلك قوله في ترجمة ثعلب: "وكان هو ومحمّد بن يزيد المبرّد شَيْخَيْ وقتِهما، وكان المبرّد يودّ الاجتماعَ به والمذاكرة، فيمتنع ثعلب من ذلك. وسئل ختنه الدينوريّ عن ذلك، فقال: المبرّد حسن العبارة؛ فإذا اجتمعا حُكِم للمبرّد؛ فإنّ مذهب ثعلب مذهب المعلِّمين" 1/ 180؛ وكسياق علم الكلام، ومنه قوله في الرمّانيّ: "وكان من أهل المعرفة، مفتنّا في علوم كثيرة من الفقه، والقرآن، والنحو، واللغة، والكلام على مذهب المعتزلة" 2/ 294؛ وكسياق القراءات القرآنيّة، كقوله: "واختار أن يقرأ على مذهب نافع" 3/ 102.

ترجمة ابن الحائك من تلاميذ ثعلب: "وحضر هارون الضرير- هذا- يوما في أيّام الجمعة في الجامع الغربيّ بمدينة السلام، فأتاه ضرير بصريّ، فسأله عن مسألة؛ فأجاب عنها على مذهب الكوفيّين، فقال له البصريّ: أخطأتَ؛ فضربه بعكّازة فأدماه" (ابناه الرواة، 360/3). فكلمة (مذهب) في مثل هذه النصوص إنّما تشير إلى أقوالٍ في مسائل نحويّة قال بها كوفيّون، ولم يقل بها بصريّون، أو العكس، لكنّها فرعيّات لا ينبني عليها تصوّر عام، ولا يستقيم بها درس شامل؛ بخلاف ما عليه الشأن في التصوّر المدرسيّ القائم على اختلاف المدارس في أصولها وتصوّراتها ومنطلقاتها العامة، وبخلاف ما عليه الشأن في المذاهب الفقهيّة التي كلّ واحد منها أقل ما يقال فيه: إنّه يشمل موضوعه كلّه، ويستوعب كلّ تفصيلاته، ويستغرق كلّ مسائل الفقه، وليس لدينا نحو كوفيّ يستغرق كلّ النحو.

الخلاف النحويّ بين البصريّين والكوفيّين

وإذا كان أصحاب الطبقات- باختلاف طرائقهم في الترجمة- لم يكونوا في وارد التصنيف المدرسيّ للنحو، ولم يعرفوا كلمة (مدرسة) ببعدها المنهجيّ في حقل التصنيف اللغويّ، ولا كلمة (مذهب) في ذلك الحقل إلّا بمعناها اللغويّ الذي لا يعني أكثر من مجرد الرأي أو القول في فرعيّة أو جزئيّة من فرعيّات المسائل النحويّة وجزئيّاتها؛ فمن العسير أن يُزْعَمُ أنّهم مجمعون على مدرستين في النحو: بصريّة وكوفيّة؛ ومن العسير أن نتلمّس الملامح المدرسيّة في النحو في صنيعٍ كان مقصده الأساسيّ العناية بالعلماء لا بالعلوم. وكذلك الحال بالنسبة لكتب الخلاف النحويّ بين البصريّين والكوفيّين، من العسير أن نجد فيها ملامح مدرسيّة حقيقيّة بين مدرستين نحويّتين متمايزتين على مستوى النظريّة، على الرغم من أنّها معنيّة بمسائل النحو لا بالنحويّين؛ وذلك لأنّها ترصد مظاهر الخلاف النحويّ بين البصريّين والكوفيّين، والخلافات بين الفريقَيْنِ لا ترقى إلى مستوى الخلافات التي تكون بين مدرسة ومدرسة؛، وإنّما هي خلافات في تفاصيل فرعيّة ليس لها أبعادٌ ذات طابع مدرسيّ ومنهاجيّ، أي: إنّها خلافات في الفرعيّات التي تكون بين أصحاب المدرسة الواحدة، لا في الأصول النظريّة التي بها تنماز مدرسة من سواها من المدارس الأخرى، بدليل أن تلك المسائل التي اختلف عليها البصريّون والكوفيّون؛ يمكن نسبة القول المعزو فيها إلى الكوفيّين، إلى البصريّين من دون أن تختلّ به في الغالب أصول البصريّين، ممّا

يؤكد أنّها مسائل فرعيّة لا أصوليّة، جزئيّة لا كليّة، وأنّها لا تختلف من حيث المضمون عن مسائل اختلف عليها بصريّ وبصريّ أو كوفيّ وكوفيّ، بل قد نجد مسائل أوغل فيها الكوفيّون في القول بالعامل، ومسائل أخذوا فيها بالقياس وأهدروا السماع.. ولجلاء هذه الفكرة سنعرض لمسائل من مسائل الخلاف النحويّ بين البصريّين والكوفيّين، من كتاب (الإنصاف).

وإنّما وقع اختيارنا على كتاب (الإنصاف)؛ لأنّه من الكتب المهمّة في هذا الشأن؛ ولأنه ليس بين أيدينا كتبٌ نحويّة خالصة في النحو عن الكوفيّين[1]، فما وصلنا من كتبهم ليس خالصا في النحو[2]؛ ولأنّ المخزوميّ قد قرّر أنّ كتاب (الإنصاف) "من المراجع المهمّة التي لا بُدّ أن يرجع إليها الدارس الذي يحاول الوقوف على أعمال النحاة من أهل الكوفة، وعلى أساليبهم في تناوُل المسائل النحويّة"(مدرسة الكوفة: 359-360).

المسألة الزنبوريّة

من أشهر المسائل التي دارت بين الفريقين؛ المسألة الزنبوريّة. وهي المسألة التاسعة والتسعون من مسائل الإنصاف (ينظر: الإنصاف: 2 / 702). حكى قصتها وسياقها الزجاجيّ راويا عن الفرّاء، قال: "قدِمَ سيبويه على البرامكة، فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائيّ، فجعل لذلك يوما، فلما حضر تقدّمتُ والأحمرُ فدخلنا، فإذا تمثالٌ في صدر

1- يوجد كتيّب اسمه (الموفي في النحو الكوفيّ)، قال مؤلفه الكنغراوي (1349هـ) في مقدّمته: "أمّا بعد، فهذا كتاب نحو وضعته على مذهب الأئمة الكوفيّين ومصطلحاتهم؛ إذ وجدتُها أهملت، وهي تحتاج إلى النظر والتبصّر من أهل التأويل، والفقهاء، والعلماء، ويبنى عليها وجوه من القراءات، والروايات المحتملة عن الفصحاء والبلغاء، فجمعتها في غضون كتاب؛ من كتب كثيرة اطّلعتُ عليها، ورتبتُها على ترتيب كتب المتأخّرين، وأسميته (الموفي في النحوالكوفيّ)". والمطّلع عليه يجد أنّه لا يمثل نظرية تختلف عمّا في مدوّنات النحو السائد المبني- في الغالب- على أساسِ المتصوَّرِ عن النحو المنسوب للبصريّين، إلّا من حيث مصطلحات لا يختلف مضمونها عمّا هي عليه عند سائر النحويّين. وعلى صِغَرِ حجم الكتيّب لم يستطع مؤلّفه أن يستغني عن كثير من تصوّرات النحو البصريّ؛ ولو استغنى لما استطاع أن يقدّم تصورا شاملا لكلّ الأبواب النحويّة. وعلى كلّ حال لا يوجد باب نحويّ واحد من أبواب هذا الكتيب الصغير جدا، مبنيّ على تصوّر كوفيّ خالص، ممّا يؤكد أن المتصور عن الكوفيّين هو تصوّر جزئيّ لا يكفي لبناء تصوّر نحويّ عن العربيّة، مستقلّا عن التصوّرات البصريّة. وفي هذا الشأن ذكر إبراهيم السامرّائيّ: "أنّ جملة المأثور من آراء الكوفيّين؛ لا يؤلّف مادّة تشتمل على مسائل النحو كلّها على ما عرفناه في كتاب سيبويه، و(المقتضب) للمبرّد، و(الأصول) لابن السرّاج". المدارس النحويّة أسطورة وواقع: 58.

2- وقد اعترف بهذه الحقيقة وقرّرها، المخزوميّ نفسه. ينظر: مدرسة الكوفة: 358، فما بعدها.

المجلس، فقعد عليه يحيى، وقعد إلى جانب التمثال جعفرٌ والفضلُ ومن حضر بحضورهم، وحضر سيبويه فأقبل عليه الأحمرُ فسأله عن مسألة أجاب فيها سيبويه، فقال له: أخطأتَ. ثُمّ سأله عن ثانية فأجابه فيها، فقال له: أخطأت. ثُمّ سأله عن ثالثة فأجابه فيها فقال له: أخطأتَ. فقال له سيبويه: هذا سوءُ أدبٍ! قال: فأقبلتُ عليه فقلتُ: إنّ في هذا الرجلِ حَدّا وعجلةً، ولكن ما تقول فيمن قال: (هؤلاء أبونَ)، و(مررتُ بأبينَ)، كيف تقول مثالَ ذلك من (وأيت) أو (أويت)[1]. قال: فقدّر فأخطأ. فقلت: أعدِ النظرَ فيه. فقدّر فأخطأ. فقلتُ: أعدِ النظر، ثلاث مرّات، يجيبُ ولا يُصيب. قال: فلمّا كثُر ذلك قال: لستُ أكلِّمُكما أو يحضرَ صاحبكما حتّى أناظرَه. قال: فحضر الكسائيّ فأقبل على سيبويه فقال: تسألُني أو أسألُك؟ فقال: لا، بل سلني أنت. فأقبل عليه الكسائيّ فقال له: ما تقول أو كيف تقول: قد كنتُ أظنّ أنّ العقرب أشدُّ لسعةً من الزُّنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إيّاها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي. ولا يجوز النصبُ. فقال له الكسائيّ: لحنْتَ[2]. ثُمّ سأله عن مسائل من هذا النوع: خرجتُ فإذا عبد الله القائمُ، أو القائمَ؟ فقال سيبويه في كلّ ذلك بالرفع دون النصب. فقال الكسائيّ: ليس هذا كلامَ العرب، العربُ ترفعُ في ذلك كلّه وتنصبُ. فدفع سيبويه قولَه. فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال الكسائيّ: هذه العرب ببابك قد جمعتَهم من كلّ أَوب، ووفدتْ عليك من كلّ صُقْع، وهم فصحاء الناس، وقد قَنِع بهم أهل المصرين[3]، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيحضرون ويُسألون. فقال: يحيى وجعفر: لقد أنصفتَ. وأمر بإحضارهم، فدخلوا وفيهم أبو فَقْعَس، وأبو زياد، وأبو الجراح، وأبو ثَرْوان، فسئلوا عن المسائل التي جرت الكسائيّ وسيبويه، فتابعوا الكسائيّ وقالوا بقوله. قال: فأقبل يحيى على سيبويه فقال له: قد تسمع أيّها الرجل. قال: فاستكان سيبويه وأقبل الكسائيّ على يحيى فقال: أصلح الله الوزير، إنّه قد وفَد عليك من بلده مؤمّلا، فإن رأيتَ ألّا تردّه خائبا. فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج وصيّر وجهَه إلى فارس، فأقام هناك حتّى مات ولم يعُد إلى البصرة" (مجالس العلماء: 8-10).

1- هذا ممّا يعرف بمسائل التمارين؛ لا علاقة له بالنحو فضلا عن أن يكون مُنْبِئا عن خلاف مدرسيّ فيه.

2- قول الكسائي لسيبويه: (لحنتَ)، لا محل له من الإعراب في هذا المقام، فالمقام مقام خطأ وصواب في الحكم، لا لحن وعدم لحن في القول.

3- هذه مغالطة، إذا لم تكن الرواية عن هؤلاء محل اتفاق بين المصرين.

وسياق هذه القصّة يحكي حالها، ويبيّن أنّها لا تخضع لأيسر المقايس العلميّة؛ فضلا عن أن تُمَدْرَسَ بمثلها الكوفة نحويّا أو غيرها من البلدان؛ إذ سياقها سياق منافسة جرت في حضرة أمير، يريد مناظرو سيبويه ألّا تتأثّر مكانتهم العلميّة عنده، ولو توسّلوا في ذلك سبيل المغالطة، وهذا السياق وحده كافٍ لإسقاط القصّة كلّها، وهدر مضامينها. ومع هذا لن نجد فيها شيئا من البعد المدرسيّ حتى لو أغفلنا سياقها التنافسيّ السياسيّ، وأخذناها في السياق العلميّ الطبيعيّ، فأقصى ما في هذه الواقعة أنّ سيبويه لم يسمع من هؤلاء الإعراب الذين حشدهم الكسائيّ عند باب الأمير، وعلى فرض أنّ روايتهم صحيحة فصيحة غير ملقّنة يمكن تجويز الوجه الذي أجازه الكسائيّ في هذه المسألة، وقبوله رأيا في ضمن أصول البصريّين من دون أن ينخرم منها شيء؛ لأنّنا لا نحتاج للقول به رأيا بصريّا، إلى تأصيل أصل جديد في أصولهم النحويّة؛ فأقصى ما نحتاجه لقبول هذا الرأي هو توسيع دائرة السماع لا غير.

تقديم خبر ليس عليها

ومن هذه المسائل مسألة (القول في تقديم خبر (ليس) عليها)، وهي المسألة الثامنة عشرة من مسائل الإنصاف. قال الأنباريّ: "ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب أبو العبّاس المبرّد من البصريّين، وزعم بعضهم أنّه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنّه ليس في ذلك نصّ. وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها" (الإنصاف: 1/ 160). واحتجّ الكوفيّون "بأن قالوا: إنّما قلنا: إنّه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها؛ وذلك لأنّ (ليس) فعلٌ غير متصرّف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرّف كما أجريت (كان) مجراه لأنّها متصرّفة، ألا ترى أنّك تقول: (كان يكون فهو كائن، وكن)؛ كما تقول: (ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب، واضرب). ولا يكون ذلك في (ليس). وإذا كان كذلك، فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلا متصرّفا، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرّف؛ لأنّ الفعل إنّما يتصرّف عملُه إذا كان متصرّفا في نفسه. فأمّا إذا كان غير متصرّف في نفسه، فينبغي أن لا يتصرّف عملُه؛ فلهذا قلنا: لا يجوز تقديم خبره عليه" (الانصاف، 161/1). وواضح جدّا أنّ رأي الكوفيّين في هذه المسألة لا يختلف منهجّيا عن كثير من

الآراء المنسوبة للبصرّيين في مسائل أخرى كثيرة حتّى إنّه لو نُسب إلى البصريّين لانسجم تمام الانسجام مع تصوّراتهم العامّة، فضلا على أنّه ليس بريئا من المنحى العقلي والمنطقي الذي يراد نفيه عن الكوفيّين وإلصاقه بالبصريّين وحدهم، وفوق هذا أنّه رأي ينطوي على الإيغال في فكرة العامل، إذ ينطلق من مبدأ أن العامل المتصرف أقوى في العمل من العامل غير المتصرف، ممّا ينفي زعم أنّ الكوفيّين لم يكن في نحوهم سلطان للعامل كالذي نجده في نحو البصريّين (مدرسة الكوفيين، 113-114)، فها نحن هنا نجد سلطان العامل في نحو الكوفيّين أطغى من سلطانه في نحو البصريّين.

إعراب الأسماء الستّة

ومن المسائل التي أوغل بها الكوفيّون في مسألة العامل إيغالا أكثر من إيغال البصريّين مسألة (الاختلاف في إعراب الأسماء الستّة)، وهي المسألة الثانية من مسائل الإنصاف؛ إذ "ذهب الكوفيّون إلى أنّ الأسماء الستّة المعتلّة- وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال- معربة من مكانَيْنِ. وذهب البصريّون إلى أنّها معربة من مكان واحد" (الانصاف، 17/1). فالكل هنا، يبحث في أثر العامل، وهو العلامة الإعرابيّة؛ فلا خلاف منهجيّا بين الفريقين من هذا الوجه، بل هما على وفاق منهجيّ من هذا الوجه، غير أنّ الكوفيّين عدّوا العلامة الإعرابيّة مركبة، إذ هي عندهم من مكانَيْنِ، أيّ: إنّها ضمة وواو في حال الرفع، وفتحة وألف في حال النصبّ، وكسرة وياء في حال الجرّ، فالإعراب عندهم بعلامتين في كلّ حال من الأحوال الإعرابيّة الثلاثة، في حين عدّها البصريّون بسيطة؛ لأنّها من مكان واحد، فهي عندهم مقدّرة على الواو في حال الرفع، وعلى الألف في حال النصب، وعلى الياء في حال الجرّ، أي: إنّ لكلّ حال إعرابيّة علامة واحدة بسيطة، لا علامة مركبّة من علامتين. والبساطة أقل إيغالا في العامليّة من التركيب.

على أنّ الكوفيّين سرعان ما نقضوا مذهبهم الذي ذهبوا إليه في الأسماء الستّة؛ وذلك في المسألة الثالثة من مسائل الإنصاف، وهي مسألة "القول في إعراب المثنّى والجمع على حدّه" (الانصاف، 33/1)، في حين طرد البصريّون مذهبهم الذي قالوا به في المسألة السابقة، على هذه المسألة. قال الأنباري: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ الألف والواو والياء، في التثنية والجمع، بمنزلة الفتحة والضمّة والكسرة في أنّها إعراب...، وذهب البصريّون إلى

أنّها حروفُ إعراب" (الانصاف، 33/1). فقد طرد البصريّون قولهم الذي قالوا به في الأسماء الستة على هذه المسألة، فذهبوا إلى أنّ الحروف حروفَ إعراب والحركات مقدّرة عليها، في الأسماء الستّة، وفي المثنّى، وفي جمع المذكر السالم. أمّا الكوفيّون فقالوا: إنّ مركب الحركة والحرف هو علامة الإعراب في الأسماء الستة، وإنّ الحروف وحدها هي علامات الإعراب في المثنّى وجمع المذكر السالم؛ فلم يطّرد قولهم في الأبواب الثلاثة التي اطّرد فيها قول البصريّين، والطرد ألصق بالمنهجيّة من عدم الطرد.

والغريب أنّ المسوغ الذي به سوّغ الكوفيّون قولَهم في المثنى وجمع المذكر السالم، من أنّها معربة بالحروف وحدها؛ يصلح أن يكون مسوّغا لإعراب الأسماء الستّة بالحروف وحدها، لا بها وبالحركات معا. قالوا: "الدليلُ على أنّها[1] إعراب كالحركات أنّها تتغيّر كتغيّر الحركات، ألا ترى أنّك تقول: (قام الزيدانِ)، و(رأيتُ الزيدَيْنِ)، و(مررتُ بالزيدَيْنِ)، و(ذهب الزيدونَ)، و(رأيتُ الزيدينَ)، و(مررتُ بالزيدينَ)، فتتغيّر كتغيّر الحركات، نحو: (قام زيدٌ)، و(رأيتُ زيدًا)، و(مررتُ بزيدٍ) وما أشبه ذلك؛ فلمّا تغيّرت كتغيّر الحركات، دلّ على أنّها إعراب بمنزلة الحركات" (الإنصاف: 1/ -33 34). وهذا التسويغ صالح لإعراب الأسماء الستّة بالحروف وحدها، لا بعلامات مركبة من الحرف والحركة التي قبله، والأخذ به أولى من الذهاب إلى مذهب لا نظير له.

(كي) حرف نصب

وكان السامرائيّ قد استقرى مسائل الخلاف في عامة كتاب الإنصاف (ينظر: المدارس النحويّة أسطورة وواقع: 61-94)، لِيُلْفِتَ "النظر إلى أنّ هذه مسائل فرعيّة اختلفوا فيها، كما اختلف أصحاب كلّ فريق" (المدارس النحويّة أسطورة وواقع: 61، الهامش)، وأثبت أنّها بالفعل كذلك، وأنّ "جملة من هذه المسائل لا تتّصل بالنحو، فهي مادّة لغويّة" (المدارس النحويّة أسطورة وواقع: 94)، فضلا على أنّ من هذه المسائل ما يُظْهِرُ أنّ الكوفيّين قالوا بالقياس على نحو ما قال به البصريّون؛ ممّا يبطل دعاوى أنّهم وقّافون عند السماع لا يتجاوزونه؛ كما نجد ذلك في المسألة الثامنة والسبعين من مسائل الإنصاف التي ذهب فيها الكوفيّون "إلى أنّ (كي) لا تكون إلّا حرف نصب، ولا يجوز أن

1- يقصدون: الألف، والواو، والياء، في المثنّى وجمع المذكر السالم.

تكون حرف خفض"؛ محتجين بالعلّة المتفرّعة عن أصل القياس، على النحو الذي نجد البصريّين يحتجون بها، حتى لو نُسِبتْ حجتُهم هذه إلى بصريّ موغلٍ في القياس؛ لما نقضت عليه إيغاله في القياس، إذ "قالوا: إنّما قلنا: إنّ (كي) لا يجوز أن تكون حرف خفض، لأنّه من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض، لأنّه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء" (الإنصاف: 1/ 570).

تقديم الخبر على المبتدأ

ومن المسائل التي أخذ الكوفيّون بالقياس فيها، وأهدروا به السماع الذي أخذ به البصريّون؛ المسألة التاسعة من مسائل الإنصاف، وهي مسألة (تقديم الخبر على المبتدأ) (ينظر: الإنصاف: 1/ 65). قال الأنباريّ: "ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أم جملة؛ فالمفرد نحو: (قائمٌ زيدٌ)، و(ذاهبٌ عمرٌو)؛ والجملة نحو: (أبوه قائمٌ زيدٌ)، و(وأخوه ذاهبٌ عمرٌو). وذهب البصريّون إلى أنّه يجوزُ تقديمُ خبرِ المبتدأ عليه المفردِ والجملةِ. أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا: إنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أم جملة؛ لأنّه يؤدّي إلى أن تُقَدِّمَ ضميرَ الاسم على ظاهره. ألا ترى أنّك إذا قلتَ: (قائمٌ زيدٌ)، كان في (قائم) ضميرُ (زيد)؟ وكذلك إذا قلتَ: (إبوه قائمٌ زيدٌ)، كانت الهاءُ في (أبوه) ضميرَ (زيد)؛ فقد تقدَّمَ ضميرُ الاسمِ على ظاهره، ولا خلاف أنّ رتبةَ ضميرِ الاسمِ بعدَ ظاهرِه؛ فوجب ألّا يجوز تقديمه عليه. وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما جَوَّزْنا ذلك؛ لأنّه قد جاء كثيرا في كلام العرب وأشعارهم" (الإنصاف: 1/ 65. وقد ذكر الأنباري الاستعمال المؤيّد لمذهب البصريّين من كلام العرب وأشعارهم؛ فليُرجع إليه). وفي هذا ما يدلُّ على أن الكوفيّين قد يوغلون في القياس، ويهدرون السماع، حتى لو نُسِبَ قولهم هذا إلى البصريّين؛ لكان مقبولا في التصوّرات الشائعة عن البصريّين في هذا الشأن.

والحاصل أنّ الكوفيّين توسّعوا في القياس توسّعا أفضى بهم إلى القياس على النادر والشاذ، وعلى ما لا نظير له "ممّا أحدث اختلاطا وتشويشا في نحوهم، لِما أدخلوه على القواعد الكليّة العامّة من قواعد فرعيّة قد تنقضها نقضا، مع يؤول إليه ذلك من خلل في القواعد، وخللٍ في الأذهان" (المدارس النحويّة لشوقي ضيف: 161). ومن إيغالهم البعيدِ في القياس أنّهم "لو سمعوا بيتا واحدا، فيه جواز شيء مخالف للأصول؛ جعلوه أصلا،

وبوّبوا عليه"، حتى لو كان قائله أعراب الحطميّة أو من سكان المدن الذين اختلطت لغتهم بلغة غيرهم. لذا افتخر البصريّون "على الكوفيّين بأن قالوا: نحن نأخذ اللغة من حَوَشَةِ الضِّبابِ، وأَكَلَةِ اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكَلَة الشِّواء، وباعةِ الكواميخ" (الاقتراح: 429). وهذا الذي عليه البصريّون من أخذ اللغة من سكان البوادي لا سكان الحواضر، كان الفرّاء قد قال به مذهبا له. قال ابن جنّي: "وينبغي أن يُستوحش من الأخذ عن كلّ أحد، إلّا أن تقوى لغتُه، وتشيعَ فصاحتُه. وقد قال الفرّاءُ في بعض كلامه: إلّا أن تسمع شيئا من بدويّ فصيح، فتقولَه" (الخصائص: 2/ 9. وينظر: الاقتراح: 133).

ومهما يكن الأمر؛ فإنّ مسائل الخلاف في الإنصاف إنّما تجري على غرار من ذلك النحو الذي رأيناه في المسائل السابقة؛ فلا تتّصل بشيءٍ من الأصول التي يمكن أن تكون مسوغا مقبولا للقول باختلاف الفريقين مدرسيّا، بل تكاد تتّفق في الأصول التي ينطلق منها الفريقان؛ إذ لا يختلفون إلّا في فرعيّات لا ينهدم بها أصل؛ ولا ينبني عليها أساس جديد. وفيها يظهر أنّ الكوفيّين يقولون بالعامل وحذافيره، كما يقول به البصريّون؛ لذا قال إبراهيم السامرائيّ وهو يستقري مسائل الخلاف بين الفريقين: "وفكرة العامل التي قال بها الفريقان تدحض مَن تذهبُ به حماستُه إلى عدّ نحو الكوفيّين النموذج والمثال الذي يقتصر على الفهم اللغويّ (في الأصل (اللغويّة) الموضوعيّ، وسنرى أنّ الخلاف بين الفريقين شيء يسير، وأنّ المحصول النحويّ عند كليهما شيءٌ متشابه، لا يدفعنا إلى أن نعطي أحدهما ما لا يستحقّه من القيمة إغراقا وغلوّا" (المدارس النحويّة أسطورة وواقع، 61).

وعلى كلّ حال، لا نريد أن ننفي وجود مدارس واتّجاهات في النحو العربيّ، وإنّما نريد أن نقرّر أنّ تلك المدارس والاتّجاهات لا يمكن وضع اليد عليها من خلال ما يُعرف بالنحو البصريّ والنحو الكوفيّ، ولا من خلال النحو في بيئات النشاط النحويّ الأخرى، وإنّما يمكن وضع اليد عليها من خلال المدوّنات النحويّة التي تتمايز في طرائق التدوين والتنميط، كالكتاب لسيبويه (180ه)، والأصول لابن السرّاج (316ه)، والمفصّل للزمخشريّ (538ه). فهذه مدوّنات ثلاث اختلفت في طريقة التدوين والتنميط، ولعلّ إعادة قراءة هذه المدوّنات الثلاث قد تكشف عن أبعاد منهجيّة ونظريّة ومعرفيّة تمثّل مدارس نحويّة متمايزة، وهذا ما نؤجّله لبحث قادم إن شاء الله.

الخاتمة

عرفت البيئات العربيّة القديمة- كالبصرة، والكوفة، وبغداد، والأندلس، ومصر- نشاطا نحويّا على مدى أزمنة متعاقبة، على أنّ البصرة كانت قد انفردت بنشأة ذلك النشاط النحويّ وبأطوار نموّه حتى غدا على صورته المثلى التي نراها في أقدم مدوّناته، وأرقاها على الإطلاق: كتاب سيبويه. وكان هذا الكتاب مصدرَ كلِّ نشاط نحويّ، تجاوز البصرة إلى غيرها من البيئات الأخرى. وقد نشأ بين تلك البيئات شيءٌ من الخلاف في فرعيّات وجزئيّات من فرعيّات المسائل النحويّة وجزئيّاتها، لا من أصولها وكليّاتها، ولا سيّما بين البصرة والكوفة، لِما بين البلدين من تنافسٍ سياسيّ وعلميّ، على أنّ هذه الخلافات لا يرتقي إلى مستوى الاختلاف المدرسيّ أو المذهبيّ؛ لذا لا يصدق مفهوم (مدرسة) أو (مذهب) على النشاط النحويّ الذي عرفته الكوفة أو غيرها من البيئات الأخرى.

ولم يكن أصحاب الطبقات على اختلاف طرائقهم في الترجمة، في وارد تصنيف النحو مدرسيّا، بل لم يكونوا معنيّين- في المقام الأوّل- بتصنيف مناهج العلوم، وإنّما كانوا معنيّين- في المقام الأوّل- بذكر أخبار العلماء. ولم ترد في مدوّناتهم كلمة (مدرسة) ببعدها المنهجي. ولم يستعمل كلمة (مذهب) في السياق النحويّ إلاّ قليل منهم، لا يريدون بها المفهوم الإصلاحيّ الذي نقصده حين نستعملها في كتاباتنا اليوم، ولا المفهوم الاصطلاحيّ الشائع في كتب الفقه، بل يريدون بها مجرّد الرأي في مسألة أو مسائل من مسائل الدرس النحويّ الفرعيّة، كما هو الحال عند الزبيديّ الذي استعملها في أثناء ترجمته لأصحاب ثعلب، وكما هو الحال عند ابن النديم الذي استعلمها في أثناء الترجمة وفي العنوان الذي ترجم به للمجموعة الثالثة من النحويّين الذين أسماهم (مَنْ خلط المذهبين). وقد ينسبون النحويّ الذي يترجمون له، إلى البلد التي ظهر فيها؛ فهو بصريّ، أو كوفيّ، أو بغداديّ، أو مصري، أو أندلسيّ، أو من أهل قرطبة، أو من أهل دمشق، وهكذا، من غير أن يعنون أنّ بين هؤلاء وهؤلاء اختلافا في المنهج والتصوّر. بل يعنون أنّه من أهل البصرة، أو من أهل الكوفة، أو من أهل بغداد، أو من أهل مصر، أو من أهل الأندلس، أو من أهل قرطبة،

وليس لهذه النسبة أيِّ بعد منهجيّ أو تصوّريّ يُشير إلى الاتّجاه المدرسيّ؛ فهي نسبة إلى المكان الذي حوى النحويَّ لا إلى الطريقة التي ينتهجها.

إنّ مسائل الخلاف بين الكوفيّين والبصريّين- كما هي معروضة في كتب النحو، ومدوّنات الخلاف النحويّ وعلى رأسها كتاب الإنصاف- هي مسائل في الفرعيّات التي تكون بين أصحاب المدرسة الواحدة، لا في الأصول النظريّة التي بها تنماز مدرسة من سواها من المدارس الأخرى، ويمكن نسبة القول المعزو فيها إلى الكوفيّين، إلى البصريّين من دون أن تختلّ به في الغالب أصول البصريّين، ممّا يؤكد أنّها مسائل فرعيّة لا أصوليّة، جزئيّة لا كليّة. فضلا على أنّها لا تختلف من حيث المضمون عن مسائل اختلف عليها بصريّ وبصريّ، أو كوفيّ وكوفيّ، بل قد نجد منها مسائل أوغل فيها الكوفيّون في القول بالعامل، ومسائل أخذوا فيها بالقياس وأهدروا السماع، ممّا يعني أنّها لا تتّصل بشيءٍ من الأصول التي يمكن أن تكون مسوغا مقبولا للقول باختلاف الفريقين مدرسيّا، بل تكاد تتّفق في الأصول التي ينطلق منها الفريقان؛ إذ لا يختلفون إلّا في فرعيّات لا ينهدم بها أصل؛ ولا ينبني عليها أساس جديد. وفيها يظهر أن الكوفيّين يقولون بالعامل وحذافيره، كما يقول به البصريّون، وأنّهم توسّعوا في القياس توسّعا أفضى بهم إلى القياس على النادر والشاذ، وعلى ما لا نظير له.

المصادر

- الإبانة عن معاني القراءات، مكّيّ ابن أبي طالب القيسيّ (437هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: دار نهضة مصر، 1978م.
- أثر الاختلاف في القواعد الأصوليّة في اختلاف الفقهاء، د. مصطفى سعيد الجنّ، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط7، 1418هـ، 1998م.
- أخبار النحويّين البصريّين، أبو سعيد السيرافي (368هـ)، تحقيق: طه محمّد الزيني، ومحمّد عبد المنعم خفاجي، مصر: مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط1، 1374هـ، 1955م.
- أصول الفقه، محمّد أبو زهرة، دار الفكر العربيّ.
- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطيّ (911هـ)، تحقيق: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، 1426هـ، 2006م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطيّ (624هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربيّ، بيروت: مؤسّسة الكتب الثقافيّة، ط1، 1406هـ، 1986م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباريّ (577هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصريّة، 1407هـ، 1987م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1399هـ، 1979هـ.
- الحاوي الكبير، الماوردي (450هـ)، تحقيق: الشيخ عليّ محمّد معوّض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1414هـ، 1994م.
- الخصائص، ابن جنّي (392هـ)، تحقيق: محمّد علي النجار، المكتبة العلميّة.
- الذخيرة، القرافيّ (684هـ)، تحقيق: د. محمّد حجّي، بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، ط1، 1994م.
- السبعة في القراءات (كتاب..)، ابن مجاهد (324هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1972م.
- شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار (415هـ)، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، القاهرة: مكتبة وهبة، ط3، 1416هـ، 1996م.

- طبقات فحول الشعراء، محمّد بن سلّام الجمحي (-139 231هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، 1974م.
- طبقات النحويّين واللغويّين، أبو بكر محمّد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (379هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف، ط2.
- الفرق الكلاميّة الإسلاميّة: مدخل ودراسة، د. عليّ عبد الفتاح المغربيّ، القاهرة: مكتبة وهبة، ط2، 1415هـ، 1995م.
- الفهرست، ابن النديم (385هـ)، تحقيق: رضا تجدّد.
- المبسوط (كتاب..)، السرخسيّ (490هـ)، بيروت: دار المعارف.
- مجالس العلماء، الزجاجيّ (337هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984م.
- المدارس النحويّة أسطورة وواقع، د. إبراهيم السامرائي، عمّان: دار الفكر، ط1، 1987م.
- المدارس النحويّة، د. خديجة الحديثي، أربد: دار الأمل، ط3، 1422هـ، 2001م.
- المدارس النحويّة، د. شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ط8، 1999م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزوميّ، مصر: مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1377هـ، 1958م.
- مراتب النحويّين، أبو الطيّب اللغويّ (351هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها.
- المعارف، ابن قتيبة (276هـ)، تحقيق: د. ثروت عكاشة، القاهرة: دار المعارف، ط4، 1981م.
- المعتزلة بين القديم والحديث، محمد العبده، وطارق عبد الحليم، برمنجهام: دار الأرقم، ط1، 1408هـ، 1987م.
- المغني، ابن قدامة الحنبليّ (620هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد الحسن التركي، ود. عبد الفتاح محمّد الحلو، الرياض: دار عالم الكتب، ط3، 1417هـ، 1997م.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزيّة، المقريزيّ (845هـ)، تحقيق: د. محمّد زينهم، ومديحة الشرقاويّ، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1998م.
- الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي (1349هـ)، تحقيق: محمّد بهجت البيطار.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباريّ (577هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرّائيّ، الزرقاء: مكتبة المنار، ط3، 1405هـ، 1985م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمّد الطنطاوي، دار المعارف، ط2.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزريّ (833هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمّد الضبّاع، دار الفكر.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (215هـ)، تحقيق: محمّد عبد القادر أحمد، بيروت: دار الشروق، ط1، 1401هـ، 1981م.
- نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، اليغموري (694هـ)، تحقيق: رودُلْف زلهايم، نشرته دار: فرانتس شتاينر بفيسبادن، 1384هـ، 1964م.